

24 March 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين والثامنة عشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الخميس، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٥

الرئيس: السيد وانغ كون.....(الصين)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢١٨ لمؤتمر نزع السلاح. وأشير إلى الجدول الزمني الإرشادي المتفق عليه الوارد في الوثيقة CD/WP.566، لأقول بأن هذه الجلسة العامة ستكرس لتبادل الآراء بشأن بندي جدول الأعمال ١ و٢، مع التركيز بشكل عام على مسألة نزع السلاح. والآن أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السيد دونكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أودّ لو سمحتم ممارسة حقي في إطار المادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر للحديث في مداخلتي هذه عن سير أعمال هذا المؤتمر، وأرجو من المتكلمين المسجلين على قائمة هذا اليوم أن يعذروني.

أكرر أنني أود، بعد الاعتذار من المتكلمين المسجلين على قائمة هذا اليوم، أن أمارس حقي في إطار المادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر لإثارة مسألة متعلقة بعمل المؤتمر.

السيد الرئيس، نحن مرتاحون للغاية بحبوية الرئاسة الصينية للمؤتمر، وممتنون لإتاحة الوقت الكافي للتأمل في اقتراحكم الوارد في الوثيقة CD/WP.565. على أننا نشعر بشيء من الحيرة إزاء بعض المعلومات التي قدمت إلى المجموعات الإقليمية بشأن موقفنا من هذه الوثيقة. وللتذكير، أود أن أؤكد أننا كنا من بين الذين دعوا إلى إتاحة مزيد من الوقت لبحث اقتراحكم الذي نعتقد أنه يستحق أن يبحث بمزيد من الاهتمام، لأننا نلاحظ، بعد قراءة محضر جلسة يوم الثلاثاء الماضي، أنه لم يعترض أحد من الوفود على اقتراحكم الوارد في الوثيقة CD/WP.565. وبالفعل، فبعد التشاور مع عاصمتنا، نعتبر أن هذا الاقتراح يمكن أن يتيح أساساً عملياً لأعمالنا مستقبلاً، وأن تسريع وتيرة الجلسات يمكن أن يكون مفيداً إذا ما كان لنا هدف واضح في الأفق.

لقد طرحت، أثناء النقاش الذي دار يوم الثلاثاء، مسألة تتعلق بطبيعة مناقشاتنا في حد ذاتها، وإننا نتفق تماماً مع ما جاء في مداخلة زميلنا الألماني عندما قال إن إجراء مجرد تبادل للآراء، وهو شكل آخر من أشكال المناقشة، يناسب لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح أكثر مما يناسب مؤتمر نزع السلاح. بيد أن المناقشة المقترنة بهدف واضح، بشأن الولايات الواردة في الوثيقة CD/1864 على سبيل المثال، يمكن أن تقودنا إلى نتيجة مفيدة شبيهة بتلك التي تتوقعها الجمعية العامة من هذه الهيئة. ونشاط الانشغالات التي أعرب عنها وفد المكسيك بشأن كيفية إدراج مثل هذه المناقشة في حواراتنا غير الرسمية، إلا أننا نعتقد أن الاقتراح الأصلي الوارد في الوثيقة CD/WP.565 يمكن أن يساهم، بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة، ولكن الهامة، عليها - كالحرص على إيجاد توازن عادل (نلاحظ أنه لم يُشرك أي منسق من المجموعة الغربية في اقتراحكم) ومواصلة أعمالنا لتحديد الشكل الذي يقدم به التقرير - في دفع أعمالنا قدماً بدلاً من جعلها تكرر لما قمنا به في ظل الرئاسة السابقة، وإن كان ذلك العمل جيداً للغاية. وعليه، نطلب منكم رسمياً أن تتركوا لنا مزيداً من الوقت لمناقشة برنامج الأنشطة والطريقة التي نرغب في انتهاجها لهيكلة أعمالنا أثناء الأسابيع الثلاثة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً على هذا البيان الذي قدمتموه في إطار المادة ٣٠ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. هل هناك من تعليق على ما تفضل به سعادة سفير المملكة المتحدة؟ أعطي الكلمة لسفير ألمانيا.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لا بد لي أن أقول أنني أشعر بشيء من الحيرة والدهشة معاً. هل لي أن أعيد سرد الوقائع؟ تلقينا يوم الاثنين مساءً عن طريق الأمانة مشروع جدول زمني إرشادي يبيّن تواريخ الجلسات غير الرسمية، وأعني بذلك الوثيقة CD/WP.565. ومما أثار دهشتنا أن هذه الوثيقة كانت، في صباح اليوم التالي، أي يوم الثلاثاء، معروضة على الطاولة لجلستنا العامة الأخيرة بوصفها الوثيقة CD/WP.565، مثلما سبق لي أن ذكرت. وكان الاقتراح غير مكتمل في واقع الأمر؛ فكان نص الوثيقة لا يزال يتضمن أقواساً فيما يتعلق بتسمية بعض رؤساء الجلسات غير الرسمية المقترحة. وبعد ذلك طلبت بعض الوفود، ومنها الوفد الذي رأسه، أن يتاح لها مزيداً من الوقت للتشاور في الموضوع، وهو الطلب الذي جوبه بالرفض. وعندئذ، وبعد توقف الجلسة لفترة قصيرة، قدّمتم، السيد الرئيس، جدولاً زمنياً إرشادياً بديلاً يشير فقط إلى الجلسات غير الرسمية. ومرة أخرى، قوبل طلب قدمه وفد بلادي لإعطائنا وقتاً كافياً للتشاور في الموضوع، بالرفض. وفي الواقع، اقترحتُ التوصل إلى ترتيب ودي بشأن تخصيص الوقت، على غرار ما قامت به الرئاسة الكندية والرئاسة الشيلية من قبل.

وأود أن أقول أنني لا أذكر أنه ورد في كلامي أي إشارة إلى لجنة الأمم المتحدة لتزع السلاح، كما ألمح إلى ذلك زميلي البريطاني. ولم أفهم جيداً ماذا أراد أن يقول. وعلى أية حال، أتذكر جيداً، السيد الرئيس، الطريقة التي تصرفتم بها. وربما يمكننا أن نطلب من الأمانة أن تتلو على مسامعنا المحضر النهائي - أنا متأكد أنه سبق لها أن عملت عليه - لأنني أتذكر جيداً أنكم قلت أنكم ستعملون وفقاً للصيغة الثانية من جدولكم الزمني. وكان ذلك بوضوح قرار اتخذتموه من تلقاء أنفسكم وعلى مسؤوليتكم الخاصة. ولذلك أشعر بشيء من الدهشة لإثارة هذه المسألة مجدداً.

ومن وجهة نظرنا، فإن ما يهم بالفعل الآن هو السبيل لإحراز تقدم في عملنا. وسمحوا لي بأن أقول شيئاً مهماً وهو أن كل وفد في هذا المؤتمر يمكنه في كل وقت التعبير عن آرائه، أكان ذلك في جلسة رسمية أم غير رسمية. هذا ونشعر الآن أنه، بما أن المسألة قد أثّرت مجدداً من قبل وفد المملكة المتحدة، إذا كانت هناك أية دلائل تحمل على الاعتقاد بأن تقدماً بشأن بعض المسائل بات ممكناً أو محتملاً أو مرجحاً على ما يبدو، فإن المؤتمر مرن بما فيه الكفاية بحيث يستطيع بسرعة تكيف وتيرة عمله وطريقة عمله تبعاً لذلك. على أنه، وبالنظر إلى المواقف التي اتخذت في جولتين من المناقشات بشأن جميع البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر في الأسابيع الثمانية الأولى من هذه الدورة، فإن قراركم، السيد الرئيس، بتذكيرنا، من خلال الوثيقة CD/WP.566، بالتأمل في الوضع الموضوعي الراهن كان في محله. ولكن سمحوا لي أن أضيف ما يلي: إذا كانت هناك آراء قوية أخرى، وبالأخص إذا تسنى إثبات أنه بانتهاج نهج الجلسات غير الرسمية، أي تلك التي دعوتم إليها في الوثيقة CD/WP.565،

ستتمكن من إحراز تقدم، فإننا لن نعترض بطبيعة الحال، وسنشارك في الجلسات، شريطة أن يتخلى الرئيس عن قراره والعودة إلى اقتراحه الخاص بالجدول الزمني الإرشادي بالجلسات غير الرسمية. وإذا كان الأمر كذلك، سيكون من المهم معرفة إن كان بالإمكان ملء الفراغات المتعلقة بتسمية الرؤساء في القريب العاجل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل هناك وفد آخر يرغب في تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لسفير الجزائر.

السيد الجزائري (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أثير نقطة نظام فقط. مع احترامي لما قاله سفير المملكة المتحدة قبل قليل فيما يتعلق بالمادة ٣٠ من النظام الداخلي، التي تنص على أن من حق كل دولة عضو في المؤتمر أن تثير في جلسة عامة أي مسألة متصلة بعمل المؤتمر ولديه الإمكانية الكاملة لتقديم آرائه؛ وهذا جيد ولا أحد يعترض على ذلك، ولكن لا تحوّل تلك المادة الحق للعضو في إثارة تلك المسألة بموجب المادة ٣٠ كنقطة نظام، ولا الحق في الرد، لأن ذلك يتيح له حق السبق بشأن العمل الذي اتفق عليه لتلك الجلسة العامة. وتملك هذه الجلسة قائمة المتكلمين، وأعتقد أن السبيل الأسلم لمواصلة أعمالنا هو السير وفق هذه القائمة ثم، إن كان لدينا الوقت لذلك، إضافة بند إلى جدول الأعمال يكون متصلاً ببرنامج العمل ومناقشة هذا البند بطريقة متأنية. على أنه ينبغي ألا ينظر إلى هذا الأسلوب على أنه نوع من نقطة نظام تكتسي الأسبقية على البرنامج الذي سبق أن اعتمد. وبناء عليه، أوصي بأن نبدأ بقائمة المتكلمين، ثم ننظر كم سيبقى لنا من الوقت وربما نتمكن، وفق اقتراح ممثل المملكة المتحدة، من مناقشة مسألة برنامج العمل هذا اليوم، وإذا ما وافق الجميع فسنتناقش هذه المسألة على أمل التوصل إلى اتفاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الجزائر على مداخلته الهامة. ومن جهتي، ودون المساس بالمادة ٣٠ من النظام الداخلي، ونظراً لأن هذه المسألة أثّرت بالفعل عقب مداخلته سفير المملكة المتحدة ومداخلة سفير ألمانيا، أفضل حل هذه المشكلة قبل الانتقال إلى قائمة المتكلمين. ومرة أخرى أقول دون المساس بالمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر، وكذلك مع كل الاحترام الذي أكنه لسفير الجزائر، أعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة.

السيد دونكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أستهل مداخلتي هذه بالاعتذار للمتكلمين المسجلين على القائمة وبالطبع أدرك أن آخرين غيري لديهم مسائل ملحة يريدون إثارتها ولديهم خطب محضرة للإلقاء. بيد أنني أختلف قليلاً عن زميلي الجزائري في تأويل المادة ٣٠ وهذا نصها بين يدي وهي تقول إن مواضيع البيانات التي تلقى في الجلسات العامة "تتفق عادة مع الموضوع محل النقاش وقتئذ، وفقاً لبرنامج العمل المتفق عليه". وبالطبق، ليس لدينا برنامج عمل متفق عليه. غير أنه لأي دولة عضو في المؤتمر الحق في إثارة أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر في جلسة عامة وفي أن تتاح لها الفرصة كاملة لتقديم رؤاها بشأن أي موضوع ترى أنه جدير بالاهتمام.

وبناء عليه، لا أجد غضاضة في انتهاج أي من النهجين. لقد عرضت وجهة نظري بالتفصيل، وأنا سعيد بزيادة التأكيد على ذلك. وألاحظ أن هناك متكلمين اثنين على الأقل يرغبان في تناول الكلمة، وحرصاً على التوافق واللياقة يسعدني أن أفسح لهما المجال والعودة لتناول هذه المسألة بعد مداخلاتهما، إن كانت تلك هي رغبة المؤتمر. هذا وقد أردت فقط ببيان هذه النقطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو السيد أوردزونيكيدزه، بصفته أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح، لتناول الكلمة.

السيد أوردزونيكيدزه، (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، الأمر يعود إليكم في الواقع لإعطاء الكلمة لممثلي الدول الأعضاء الذين يرغبون في إثارة بعض المسائل رغم عدم تسجيلهم على قائمة المتكلمين. وإذا أردتم أن تعطوا لهم الكلمة من قبل، فيمكنكم ذلك. وإذا أردتم أن تعطوا لهم الكلمة بعد استنفاد قائمة المتكلمين، فلنكن ذلك أيضاً. ولا يوجد في النظام الداخلي ما يمنع اتخاذ هذا القرار أو ذلك، وعندما أعطيتكم الكلمة لممثل المملكة المتحدة، يخيل إلي أنكم فضلتم فسح المجال له للإعراب عن رأيه قبل البدء بقائمة المتكلمين. وبالتالي فإن النظام الداخلي مرن بعض الشيء، وإذا لم يكن لدينا مما هو أهم من الانشغال بتأويل هذه المادة أو تلك من النظام الداخلي، فيمكننا أن نشعر في المناقشة الجوهرية بشأن الموضوع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، السيد الأمين العام، على ملاحظتكم. لقد استمعت إلى جميع البيانات التي قدمها الممثلون قبل قليل، وبصفتي الرئيس لن أقدم في هذه المرحلة ملاحظاتي بشأن جوهر نقطة النظام الإجرائية التي أثارها الزملاء قبل قليل، وأحتفظ بالحق في إبداء ملاحظاتي في وقت لاحق. إن الغرض من عمليتنا في هذا اليوم هو، من وجهة نظري على الأقل، السعي لإيجاد أرضية مشتركة ودفع أعمال المؤتمر إلى الأمام. هذا هو الأساس المنطقي لهذه العملية، وعلى هذا الأساس سأقترح، بصفتي الرئيس، المضي قدماً والعمل في هذا اليوم على النحو التالي.

إذا كانت لدينا شواغل، فلنعرب عنها. وإذا كانت لدينا مشاكل فلنعمل على حلها إذا كنا قادرين. ولذلك أعتقد أولاً، ونظراً للمشاعر التي أعرب عنها سفيراً المملكة المتحدة وألمانيا، سأبدأ أولاً التركيز على هذه النقاط قبل فتح النقاش بشأن نزع السلاح النووي. وعليه، وبعد الاستماع، من حيث الجوهر، إلى ملاحظات السفير دونكان وسفير ألمانيا، هل من وفد آخر يرغب في تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لسفير اليابان.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أننا عدنا من جديد إلى الوثيقة CD/WP.565، التي اقترحها الرئيس يوم الثلاثاء الماضي. وكما قلت في الجلسة العامة التي عقدت يوم الثلاثاء، لست أعترض على هذا الاقتراح على الإطلاق، وإنما طلبت فقط إعطائنا مزيداً من الوقت للتفكير في المسألة أو لاستيضاح آراء الرئيس والوفود الأخرى بشأن هذا

الاقتراح. وكما قلت يوم الثلاثاء، أردت فقط معرفة رأي الرئيس وزملائي الآخرين بشأن جدوى عقد جلسات غير رسمية بدلاً من جلسات رسمية بشأن هذه البنود من جدول الأعمال، لأننا لا ننسى أننا عقدنا في العام الماضي أيضاً جلسات غير رسمية بشأن المسائل، ولكننا في هذا العام، في ظل الرئاسة الكندية ثم الشيلية، سبق أن عقدنا جلسات عامة مخصصة لجميع بنود جدول الأعمال. فأنا أريد فقط معرفة إن كانت هناك فائدة من عقد جلسات غير رسمية بدلاً من جلسات رسمية بشأن هذه البنود الأربعة من جدول الأعمال. وإذا ما اتفقنا على عقد جلسات غير رسمية بدلاً من جلسات عامة، فسأرحب بذلك، ولكنني أردت أن أسمع رأي الرئيس والوفود في الموضوع.

أما عن ملاحظتي الثانية، فإن هذا الجدول قد اقترح في وقت قصير، وأتساءل إن كان هناك العديد من زملائنا الذين لا يرون مشكلة مع جدول عمل مكثف نسبياً للأسابيع الأربعة القادمة. هذا ما قلته، وكل ما في الأمر أنني طلبت إعطاءنا مزيداً من الوقت للنظر في هذه المسائل. إذن، يرجى عدم إساءة فهمي، فقد أردت فقط معرفة رأي الرئيس والوفود الأخرى بشأن اقتراحكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان. هل من وفد يرغب في تناول الكلمة؟ أعطى الكلمة لسفيرة الولايات المتحدة.

السيدة كندي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس على إعطائي الكلمة. وأتطلع باهتمام للاستماع إلى بياني الزميلين سفير الجزائر وسفير الفلبين، وأؤكد لكم أنني سأكون سعيدة للتكلم في أي وقت ترونه مناسباً. ولذلك سأختصر قدر الإمكان لأفسح المجال لزميلينا سفير الجزائر وسفير الفلبين.

لم أكن حاضرة عن بداية رئاستكم، ولذلك اسمحوا لي أن أقول لكم مرة أخرى بأننا سعداء للعمل معكم. ونحن نعتقد بالفعل أن للرئيس مرونة كبيرة لمحاولة توجيه أعمالنا للمضي بها قدماً. وفيما يتعلق بالاقتراحين المقدمين، أي الوثيقتين CD/WP.565 وCD/WP.566، فقد أكدنا دائماً، أمل أن يكون بوضوح، أننا كنا سعداء جداً أن بحثنا بعمق المسائل الرئيسية وجميع بنود جدول أعمال المؤتمر، ومناقشتها من حيث الجوهر، سواء كان ذلك في جلسات عامة أو في جلسات غير رسمية. ولذلك اسمحوا لي أن أؤكد وأن أكرر، على غرار ما فعل بعض زملائنا اليوم، أننا كنا نود بالطبع، فيما يتعلق بالوثيقة CD/WP.565، أن تتمكن من الاطلاع على نسخة مكتملة أكثر، أي أن يتضمن النص مقترحات فيما يخص تسمية منسقين، وربما كذلك عرض للكيفية التي تنوون اتباعها في الإبلاغ عن هذا النهج، على سبيل المثال. وأعتقد أن هذا موضوع جدير بأن يكون محل مناقشة متعمقة.

ولا أرى لماذا تحتاجون إلى منسق للإبلاغ بهذه الطريقة أو تلك. ويبدو لي أن من الأفيدي أن يتاح تقرير مكتوب، ولعلي أقول أن يكون من الممكن تقديم هذا التقرير دون المساس باقتراحات مختلف المشاركين، وليس، كما ذكرت الآن، أن يكون ذلك التقرير

دون تأثير، بأي شكل من الأشكال، على المواقف. ويمكن أن يفهم من هذه الصياغة أنكم لن تعيرون أدنى اهتمام لهذه الآراء، في حين أن الأمثل في الواقع هو أن هذه التقارير جديرة بالاهتمام ويمكن أن يكون لها أثر على تفكيرنا.

وعليه، أود فقط، كما سبق لي أن قلت، أن أؤكد أننا ندعم جهودكم للتوصل إلى سبيل معقول لاستخدام وقتاً استخداماً متوازناً. ولكنني أود أن أقدم ملاحظة أخيرة، إن مؤتمر نزع السلاح هو بطبيعة الحال هيئة تفاوضية، ولن يكون مفاجئاً لأحد إذا ما علم أنه بالنسبة لنا أي برنامج عمل ينبغي أن يتضمن ولاية بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، آخذين بذلك بولاية شانون، وهو هدف أقره المجتمع الدولي عدة مرات. وأدرك تماماً بطبيعة الحال أن دولة واحدة لم توافق على ذلك، ولكن هذا الهدف يحظى مع ذلك بدعم جميع دول العالم تقريباً. وشكراً لكم مرة أخرى على منحي الفرصة للحديث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية على مداخلتها. هل من وفد يرغب في تناول الموضوع من حيث الجوهر؟ أمل أنني على صواب، فأنا لا أرى أحداً يرغب في الحديث في جوهر نقطة النظام التي أثارها سفيراً المملكة المتحدة وألمانيا. وأعتقد أيضاً أن سفير اليابان أوضح واستكمل ما تحدث به سفيراً المملكة المتحدة وألمانيا، وردد بعض الملاحظات التي أوردتها سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً لعدم وجود ملاحظات للتعليق عليها ولأنه لا أحد يرغب في تناول الكلمة في هذه النقطة، أود أن أقول ما يلي.

لقد استمعت باهتمام كبير جداً للإعلان الذي قدمه سفير اليابان يوم ٢٢ آذار/مارس. واستمعت باهتمام كبير جداً إلى البيانات التي أدلى بها سفراء المملكة المتحدة وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أنني أحاول الإمساك عن توجيه الاتهامات لأي كان، لا يسعني إلا أن أعرب عن أسفي لكوني كنت مضطراً، في جلستنا العامة المعقودة يوم ٢٢ آذار/مارس الماضي، لاقتراح صيغة أخرى لأنه كان هناك بوضوح وبلا منازع عدم اتفاق صارخ، فقد كان هناك وفد واحد لم يقبل بصيغة الجلسات غير الرسمية، في حين كان زملاء آخرون يرغبون فقط في إعطائهم مزيداً من الوقت. والحال أن هذا الخلاف وهذه الصعوبة سببها وفد واحد فقط، وأثناء تلك الجلسة فقط. ولعلكم تذكرون أن السفير سودا، سفير اليابان، كان، في جلستنا العامة لوم ٢٢ آذار/مارس الماضي، قد قال، بخصوص الوثيقة CD/WP.565، ما يلي:

"... لماذا نتناول بنداً مهماً كهذا في جلسة غير رسمية؟ وبالفعل، أتذكر أن هذا بالتحديد ما قمنا به في العام الماضي برئاسة بلجيكا، أما في هذا العام، وبفضل الرئاستين الكندية والشيلية، عملنا بحيث تبحث جميع بنود جدول الأعمال المهمة في جلسات علنية وليس في جلسات غير رسمية."

واسمحوا لي أن استرعي انتباهكم لما قاله السيد سودا فيما بعد:

"... لا أرى سبباً معيّنًا يحملنا على العودة إلى الصيغة التي كنا نتبعها في العام الماضي، لأنني لا أرى ما هي الفائدة التي يمكن أن نجنيها من السير على ذلك المتوال."

وبعد أن فرغ السيد سودا من كلامه، سعيت، بصفتي رئيساً، إلى إمكانية الحصول على آراء من الوفود الحاضرة، ولكنني لم أجد أحداً يرغب في الحديث. وعندئذ قلت ما يلي:

"وبما أنني لا أرى أحداً يرغب في الحديث، سأواصل الرد على المندوبين الثلاثة، أي اليابان وألمانيا وإيطاليا."

وبعد رد مقتضب على مندوبي إيطاليا وألمانيا، قلت ما يلي:

"... ما يشغلني بصفة خاصة هي، في الواقع، مداخلة السفير أكيو التي أولي لها اهتماماً كبيراً. لقد قال من توه أنه ليس فقط في حاجة إلى الوقت، ولكن على ما أعتقد، يجد ربما صعوبات ولديه شكوك إزاء الصيغة التي اقترحتها للاجتماعات العامة، أي صيغة الجلسات غير الرسمية، رغم أنه سبق لي أن بينت، على ما أعتقد، بوضوح كامل في مشاوراتي الثنائية العديدة، وكما يتبين من الممارسة المتبعة وقاعدة التوافق، أنه لا يوجد خلاف في هذا الموضوع. ولكن نظراً لأن سفير اليابان لا يمكنه، على ما أعتقد، قبول صيغة الجلسات غير الرسمية، وهو الحل الذي قدمته في اقتراحي كما يرد في الوثيقة CD/WP.565، لدي انطباع واضح - وأؤكد على هذه المسألة - أنه بعد هذه المداخلات من مندوب اليابان، لا يوجد في هذه المرحلة توافق في الآراء في هذه القاعة بشأن الاقتراح الذي عرض عليكم والوارد في الوثيقة CD/WP.565. وبناء عليه، سوف لن ألتزم بهذه الصيغة."

وإذا لم تخني الذاكرة، قلت فيما بعد، بناءً على ما سبق، ما يلي:

"بما أنه يتحتم علينا الشروع في العمل دون تفويت الوقت، ونظراً للاقتراح الذي حاولت أن أعرضه عليكم، والذي كان، في نظري، اقتراحاً جيداً لجميع الوفود، لا سيما لتمكين جميع البلدان من المشاركة في مختلف الآليات، سواء في المفاوضات بشأن المواد الانشطارية أو بشأن المسائل الجوهرية الأخرى، سأبقى دائماً، بصفتي رئيساً، منفتحاً ومرناً وتوفيقياً قدر الإمكان. وسأكون على استعداد لأسترشد بما تبديه الدول الأعضاء من آراء وبالأخص بما تقرره. وبناء عليه، سأقترح الآن صيغة أخرى بديلة."

إذن هذا ما قيل على وجه التحديد أثناء جلستنا العامة ليوم ٢٢ آذار/مارس الماضي. وليس ذلك ما أقوله اليوم، فذلك هو ما قاله وفد آخر، وفحوى ردي عليه مؤخراً. صحيح أننا في الواقع تخلينا بالفعل عن الوثيقة CD/WP.565 وأنا انتقلنا لمناقشة اقتراحي الآخر الوارد

في الوثيقة CD/WP.566، إلا أن السفير سودا قال إنني بصفتي رئيس المؤتمر "أولت" ما قاله فيما يتعلق بالاقتراح الوارد في الوثيقة CD/WP.565، في حين أنه اكتفى فقط "ب طرح أسئلة". وفي تلك المرحلة، حذرته أن الوقت يكاد يكون متأخراً وأنا كنا بدأنا بالفعل في بحث الوثيقة CD/WP.566 وأنني في حاجة لأن أمارس مهامى العادية بصفتي رئيساً للمؤتمر.

هذا ما حدث في يوم ٢٢ آذار/مارس في قاعة المجلس. ومع كل التقدير الذي أكنه لكم، أود أن أقول أن الحقائق هي الحقائق، وأنه لا مجال فيها للتأويل. فهي مثبته بالفعل، ويمكن الرجوع، في الحالة التي نحن بصدددها، إلى محاضر جلستنا العامة ليوم ٢٢ آذار/مارس.

صحيح أنني متأسف للآراء التي أعربت عنها الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة، عندما كنا نبحت الوثيقة CD/WP.565، إلا أنني أقدر كثيراً انطباعاتها فيما يخص الجلسات غير الرسمية، وهي الانطباعات التي أعربت عنها قبل قليل. وإذ أعرب عن الأسف لأننا فوتنا الفرصة، يوم ٢٢ آذار/مارس، لتركيز مجمل جهودنا وأنشطتنا، لا سيما فيما يتعلق بمسألة المواد الانشطارية، على الجلسات غير الرسمية للمؤتمر التي كان من الممكن أن يشارك فيها جميع الأعضاء، فأنا متفائل بأن يواصل جميع أعضاء المؤتمر بذل جهود متضافرة لاستكشاف إمكانية اعتماد برنامج عمل للمؤتمر نزع السلاح، في أقرب وقت ممكن. فلنتحلى بالطموح لبلوغ هذه الغاية. وبناء على ما سبق، أود الآن أن أنتقل إلى مناقشتنا بشأن نزع السلاح النووي.

أعطي الكلمة لسفير اليابان.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): حسناً، لا أرى أنه من الأفضل المضي في هذا النمط العقيم من المناقشة بين الرئيس وبعض الوفود، ولكن، نظراً لورود اسمي عدة مرات على لسان الرئيس، أجدني ملزماً بترديد ما قلته يوم الثلاثاء الماضي وما قلته اليوم. لقد أولتم كلامي على هواكم. وكما سبق لي أن قلت، إنكم على حق ربما عندما قلت أني طرحت أسئلة معينة فيما يتعلق باقتراحكم الوارد في الوثيقة CD/WP.565، ولكنني لم أقل قط أنه يصعب عليّ قبول هذا الاقتراح، أو أنني أعارض هذا الاقتراح. وإنما كل ما قلته هو أنه لأنني لدي هذا التساؤل فأنا في حاجة، على غرار وفود أخرى، إلى بعض الوقت. والحال أنني لم أسمع قط الرئيس يرد على السؤال الذي طرحت، ولم تردوا عليه في هذا اليوم أيضاً. وبالتالي، فقد أولتم من طرف واحد التصريح الذي أدليت به، ولا يسعني قبول هذه الادعاءات. وعليه، اسمحوا لي، فأنا أرى أن الأفيد هو إخضاع اقتراحكم لمناقشة وتبادل الآراء خارج إطار الجلسات العامة وفي إطار الجلسات غير الرسمية، أو حتى أثناء المشاورات الثنائية. وينبغي أن يكون هذا حال اقتراحكم الأول واقتراحكم الثاني وأي اقتراح آخر. على أنني لا أرى أنه من المفيد لهذا المؤتمر، الذي يمر أصلاً بظرف عصيب، أن يستمر في هذه المناقشات العقيمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسفير البرازيل.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشعر أنني مرغماً على التدخل لأنه يبدو لي أنكم تتناقشون مع مجموعة من الوفود، ولأن اقتراحكم الأصلي، كما يرد في الوثيقة CD/WP.565، يتضمن، في جملة أمور، عنصراً عزيزاً على نفسي، أعني الإشارة فيه إلى اسمي. ولم يذكر اسمي إلا لأنني قبلت اقتراحكم، وهو ما يعني أنه لا داعي للتأكيد أن اقتراحكم ذلك حظي ولا يزال يحظى بدعم وفد بلادي. ويبدو، وأؤكد أنه يبدو، أن مجموعة من الوفود تجد صعوبة مع الاقتراح المذكور. وفي الأمر بعض الغرابة، لأن في العام الماضي قَدِّم إلى المؤتمر اقتراح مماثل وحظي بالقبول. ولكننا لم ننس أنه يلحاح من هذه المجموعة نفسها أشعل، يوم الثلاثاء ٢٢ آذار/مارس، إن لم يكن الضوء الأحمر، فهو الضوء الأصفر إزاء اقتراحكم. وها هي هذه المجموعة تشعل اليوم الضوء الأخضر. لا أعتقد أننا موجودون في هذا المكان فقط لانتظار هذه المجموعة أو تلك لاتخاذ موقف ما. ومن جهتي، أود أن أؤكد لكم تأييد وفد بلادي لاقتراحكم ولأي جهد تبذلونه في سبيل اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لسفير البرازيل. وأعطي الكلمة لسفير الجزائر.

السيد الجزائري (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس. تقديراً بالنصيحة التي قدمها لنا الأمين العام، أنا آسف لتسببي في بعض الحرج عندما ألححت إلى أننا لم نكن نناقش نقطة نظام، وأنه يتعين علينا بالتالي أن نواصل أعمالنا وفقاً لما اقترحتموه في صبيحة هذا اليوم. وعلى أية حال، فإن اقتراحكم الوارد في الوثيقة CD/WP.565 هو شبيه بما جاء في الوثيقة التي ناقشناها تحت الرئاسة البلجيكية والتي شاركت فيها شخصياً. وبالتالي، فإن هذا الاقتراح ليس جديداً من أساسه. فنحن نريد، إذا أمكن، مواصلة أعمالنا على أساس الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/WP.565. وإذا كان هناك سوء تفاهم، وإذا لم يعترض سفير اليابان على هذا الاقتراح، على خلاف ما فهمتم أنه اعترض بالفعل، إذن فكل شيء على ما يرام. وأقترح أن نسعى، بعد هذا التبادل للآراء، أن نعود للتباحث في هذه المسألة خارج هذه القاعة، بصورة غير رسمية كما اعتدنا أن نفعل في مجلس حقوق الإنسان: أي أن نواصل أعمالنا، وأنا متأكد أننا سنتوصل في جلستنا القادمة إلى حل، لعلمي أن الروح التوافقية والتراضي المشترك هي التي سادت دائماً في هذا المؤتمر.

ولا أرى أنه من المفيد مواصلة المناقشة في هذه المرحلة. فلنترك للدبلوماسية الهادئة بعض الوقت لترتيب الأمور في ظل توجيهاتكم المستنيرة. فأنا على يقين أننا جميعاً متزعمين، لأننا ربما قرييين من التوافق أكثر مما كنا نظن أننا وصلنا إليه يوم ٢٢ آذار/مارس. فلنبتهج إذن أننا ماضون نحو قدر أكبر من التوافق. وعليه، فلنعطي فرصة للدبلوماسية غير الرسمية واقترح استعمال القنوات التقليدية للتشاور مع كل من لديه انشغالات وأعربوا عنها في هذا اليوم من أجل التوصل إلى حل تحسباً لاجتماعنا القادم. ولكن الآن، فلنوقف هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سعادة السفير على نصيحتك السديدة وعلى ملاحظتكم القيمة. أعطي الكلمة لسفير فرنسا.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً السيد الرئيس. تكشف مناقشتنا في هذا اليوم أننا في حاجة للعودة إلى روح التوافق فيما تبقى من أعمالنا، وأؤيد اقتراح صديقي، سفير الجزائر، بأن إجراء بعض المشاورات الإضافية بالصورة التي ترونها مناسبة، السيد الرئيس، كفيل بأن يسمح لنا بإيجاد حل مرض للجميع تحسباً للجلسة القادمة، أو التي تليها إذا لزم الأمر إعطاء مزيد من الوقت لهذا المسعى، وأن هذا الجو المشحون نوعاً ما السائد في هذه القاعة يحتاج الآن إلى تهدئة لأنه، باختصار شديد، لا طائل منه.

لذا، دعونا نعود إلى بعض المشاورات خارج هذه القاعة، وأكرر بالصيغة التي ترونها مناسبة ويعرفها مؤتمر نزع السلاح جيداً، لكي تتمكن من تهيئة مناخ أنسب للأعمال الجوهرية، وهو ما نصبو إليه جميعاً.

أنا أتكلم الآن باسم بلدي، ولكن ثمة مصادفة أنني أتولى حالياً أيضاً مهمة منسق المجموعة الغربية وبلدان أخرى. وهذه المجموعة لا تشارك في المؤتمر بصفتها تلك ولا أريد أن يكون هناك أي لبس بعد ما قاله صديقي، سفير البرازيل؛ فليس هناك منطق التكتل في مجموعة بالنسبة لهذه المجموعة، فهناك بلدان أخرى من غير هذه المجموعة طلبت مزيداً من الوقت في جلسة يوم ٢٢ آذار/مارس، وأنا أشير هنا إلى بلد واحد من أفريقيا. ولذلك، أعتقد أنه من غير المفيد القول بأن المناقشة بين الرئيس ومجموعة بعينها من البلدان. فهذا المنطق ليس وارداً فيما نحن فيه. ومرة أخرى، أظن أن علينا تهدئة الأمور والعودة إلى أكثر الأساليب نجاعة، والتي نفضلها جميعاً على هذه المناقشات الدائرة حالياً التي يجدر بنا وقفها على الفور، كما قال سفير الجزائر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سعادة سفير فرنسا، وأعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السيد دونكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر مرة أخرى للسفير إدريس الجزائري وللصيفر غارسيا. وأنفق تماماً مع ما قاله السفير إدريس الجزائري بشأن مواصلة أعمالنا، ولكنني أعود إلى الشكوك التي أعربت عنها إزاء معرفة إن كنا قادرين على ذلك من خلال جولة جديدة من تبادل الآراء.

تقولون، السيد الرئيس، إن الوقائع هي الوقائع، ولكن لا أحد يحتكر الحقيقة. وكما نقول بالإنكليزية "Where you stand depends on where you sit"، (عبارة تقابلها في العربية قولنا "كل امرئ في شأنه ساع"). وآمل أن يجد المترجمون متعة في ترجمة هذه العبارة. وتأكيداً لما قاله زميلنا سفير فرنسا قبل قليل، أود أن أطمئن صديقنا العزيز سفير البرازيل أن الأمر لا يتعلق على الإطلاق بمجموعة تعرقل الأمور. فنحن على العكس من ذلك، إذا كانت

مجموعة البلدان الغربية هي التي حرّكت بالفعل نقاشنا في هذا اليوم، فإن نقاش يوم الثلاثاء أدارته وفود من مختلف المناطق، ووفقاً لما أراه حقاً، لم يعترض أحد. وبالتالي، لا أظن أنني سأوافق على تأويلك الذي أبلغتنا إياه.

ولكي لا نطيل مناقشاتنا أكثر من اللازم، أود فقط أن أقول إن المسألة الأساسية فيما نحن فيه، كما سبق لي أن قلت يوم الثلاثاء الماضي، هي نوعية الخطاب الذي يسمح لهذه الهيئة ببلوغ نتيجة ذات مغزى. ومن وجهة نظر المملكة المتحدة، فإننا لا نعتقد أن إجراء تبادل للآراء بشأن المسائل المشمولة بالوثيقة CD/WP.566 يكتسي أي مغزى واضح. فقد قمنا بذلك مرتين في هذا العام، وكل ما فعلناه هو ترديد ما قلناه في السابق (إذا ما أردنا أن نكون متفائلين)، أو مجرد اجترار ما كان قبل ثلاث سنوات (إذا أردنا أن نكون أكثر تحكماً). ولهذا السبب نحن مهتمون بالجلسة الجانبية التي نظمها زميلينا الموقرين الياباني والأسترالي، لأنها ستسمح بتعميق النقاش بشأن مسألة المواد الانشطارية على نحو منظم وقد تفضي إلى تحقيق بعض النتائج المحدية بدلاً من الاقتصار على مجرد تبادل الآراء. وإذا استطاع المؤتمر تطبيق نموذج يعادل المسائل المركزية المدرجة على جدول أعمالنا، لعنا نحرز بذلك بعض التقدم. لكننا للأسف لم نقم بشيء من ذلك، وأخشى أننا بصدد الإخفاق في تحقيق الأهداف التي تتوقع الجمعية العامة منا أن نبلغها.

وآمل أن يكون ذلك واضحاً بما فيه الكفاية. وقد حاولت أن أوضح ذلك في يوم الثلاثاء الماضي، ولكن أظن أن تكون الأمور قد توضحت بما فيه الكفاية لجميع الزملاء. فنحن نرغب في إجراء مناقشة منظمة ذات مغزى، وليس مجرد تبادل للآراء، من أجل التوصل إلى نتائج تتفق إلى حد ما مع الولاية التي كلفنا بها زملاؤنا في الجمعية العامة، تلك الهيئة التي نوليها جميعاً أهمية كبيرة. ولكنني سأتوقف عند هذا الحد، والتقيّد بالنصيحة الذهبية والحكيمة التي أسداها لنا زميلنا إدريس الجزائري، بغية فسح المجال لمواصلة تبادل الآراء فيما بيننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد أخذت في الحسبان مداخلتك، سيادة سفير المملكة المتحدة. والآن، وبعد ما سمعنا إلى الكلمات التي قيلت يوم ٢٢ آذار/مارس، أقول إن الحالة تبدو واضحة جداً فيما يتعلق بالوثيقة CD/WP.565. لا يوجد توافق للآراء في هذا المجلس وبالأخص، كما أرى، لأن وفداً واحداً لا يرى سبباً للعودة إلى ما سبق أن قمنا به في العام الماضي، ولأن هذا الوفد يتساءل إن كان تكرار عملية العام الماضي ستحقق أي جديد على الإطلاق. وبالتالي أعتقد بحق أنه لا يوجد توافق للآراء، وأنه عندما نعكف على بحث الوثيقة CD/WP.566، فإن الحالة فيما يتعلق بالوثيقة CD/WP.565 تكون واضحة، وألفت انتباهكم إلى أنني، لعلكم تذكرون ويمكنكم التأكد من ذلك بالرجوع إلى محضر الجلسة العامة ليوم ٢٢ آذار/مارس، لا سيما بعد الأسئلة التي طرحها سفير ألمانيا، أجبته عليه باقتراح أحد خيارين. الأول هو إرجاء قرارنا بشأن الوثيقة CD/WP.566 إلى الجلسة العامة ليوم الخميس، أي هذا اليوم، أو، إذا لم يعترض سفير ألمانيا ولا أي شخص آخر، مواصلة

المسار. ونظراً لعدم وجود اعتراض من أحد، سأتصرف تبعاً لذلك. وعليه، وبناءً على نصيحة جميع زملائنا، لن أواصل هذه المناقشة بالطريقة التي كنا عليها، ولكن ولأنني قلت أن علينا أن نتحلى بالطموح، أعرض عليكم الاقتراح التالي.

أولاً، أرى أنه ما دامت حالة الوثيقة CD/WP.566 واضحة، فإن الحالة فيما يتعلق بالوثيقة CD/WP.565 تبدو لي هي الأخرى واضحة أيضاً. وبالتالي علينا أن نواصل أعمالنا على أساس الوثيقة CD/WP.566، ما لم يكن هناك اعتراض على ذلك. ثانياً، وعلى الصعيد الإجرائي، سأعمل على أساس الوثيقة CD/WP.566 مع التحلي بالتيشير والتوفيق قدر الإمكان لتمكين الدول الأعضاء، متى رغبت في ذلك، أن تقترح سبلاً أخرى لإحراز تقدم في أعمال المؤتمر. وفي أثناء العمل على أساس الوثيقة CD/WP.566، أعتقد أنه بإمكاننا مواصلة أعمالنا إذا ما قدمت دول أعضاء أفكاراً ناضجة بما فيه الكفاية. فالمؤتمر لا يمكنه حقاً العمل في جو من الفوضى. وما تقرر فقد تقرر، وإذا ما تمكنا، كما أعتقد، من مواصلة العمل على أساس ما تقرر مع استكشاف طرق أخرى للمضي قدماً، فسيكون ذلك مفيداً. وهذا هو السبب تحديداً الذي يحمل الصين، ليس فقط بصفتها رئيسة المؤتمر، ولكن بصفتها وفداً وطنياً، على بذل جهود كبير لإخراج الوثيقة CD/WP.565، التي تعتبر، في نظري، مفيدة ليس فقط لأنها تذكى العملية الدائرة في المؤتمر والتي يتشارك فيها جميع الدول الأعضاء، وإنما أيضاً لأنها تمثل توازناً حساساً على المستويات السياسية والفنية والإجرائية. وأعتقد أنها تمثل توازناً حساساً، لا سيما بالنظر إلى المشاورات الثنائية التي أجزيتها. ولهذا السبب بذلنا جهوداً كبيرة. ونود أن يعقد المؤتمرات جلسات غير رسمية تشارك فيها جميع الوفود، لا سيما فيما يخص مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبناءً عليه، أود أن أنتقل الآن إلى مناقشتنا بشأن نزع السلاح النووي. لكم الكلمة.

أعطي الكلمة إلى سفير ألمانيا الذي يرغب في إثارة نقطة نظامية.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): حسناً، بما أنكم ذكرتم اسم وفد بلادي مرة أخرى، أود، لو سمحتم، أن أبين لكم رأيي، للتذكير فقط، فيما قلتم قبل قليل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أقترح عليكم الرجوع إلى المحاضر قبل إغراق المؤتمر مجدداً في نقاش يبدو لي عقيماً، لأنني أرى أنه ينبغي بدلاً من ذلك أن نجري حواراً يركز على المسائل الجوهرية المقبولة للجميع. إذن أدعوكم للتدقيق في المحاضر قبل تناول الكلمة، إلا إذا كنتم تصرون على ذلك. وعلى أية حال، فإن من حقكم دائماً، بموجب المادة ٣٠ من النظام الداخلي، أن تقولوا ما شئتم، شريطة أن يكون كلامكم ذي صلة بما نحن بصدده وموافقاً للنظام الداخلي. تفضلوا.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): حسناً السيد الرئيس، هل لي إذن أن أدلي ببيان في إطار المادة ٣٠؟ شكراً جزيلاً السيد الرئيس.

في ضوء تجربتي الشخصية التي امتدت لبعض الوقت، وهي تجربة غير عادية، اتفق معكم للقول إن المؤتمر لا يمكنه العمل في حالة من فوضى. فهل لي أن أذكر بما حدث؟

لقد قدمتم يوم الثلاثاء الماضي الوثيقة CD/WP.565. وهذا الاقتراح لم يكن مكتملاً، ففي الوثيقة فراغات. وقد طرح بعض الوفود تساؤلات فيما يخص هذا الاقتراح، وطلبت بعض الوقت للنظر فيه. وكنت من بين الذين طلبوا منحهم الوقت لبحث هذا الاقتراح. وأود أن أقول إنني تعجبت قليلاً إذ تبين لي أنكم كنتم تملكون أصلاً حلاً بديلاً في متناول يديكم، وهو الحل الذي كنتم أعدتموه مسبقاً.

لقد اتخذتم قراركم مع أنه عندما قدمتم اقتراحكم الثاني طلبتُ بنفسني إتاحتنا مزيداً من الوقت. لقد اتخذتم بأنفسكم، بصفتكم الرئيس، القرار وقلتم بأنكم ستعتمدون نهجكم البديل. لم تكن هناك حاجة إلى ذلك على الإطلاق، فهذا التسرع لم يكن ضرورياً. واليوم، وفي هذه المناقشة، قال سفير الجزائر وسفير فرنسا مرة أخرى: "لماذا لا ننظر في هذه المسألة؟" ومرة أخرى، لا يبدو أنكم مهتمون بإيجاد حل مرض للجميع، والحل الذي يمكن التوصل إليه بمشاورات غير رسمية.

إذن، فالأمر كما لو أنكم تفضلون الحل الثاني، ذلك أننا لدينا كامل الإمكانية لبحث أي جدول زمني نرغب في اعتماده. وبالتالي، يبدو أنكم تفضلون الوثيقة CD/WP.566. ولا يمكنني أن أرى المسألة على غير هذا النحو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أنه مهما قلتم، فإن الوقائع لا تترك مجالاً للتأويل. لن تستطيع تغيير الوقائع، المثبتة في المحضر.

أعطي الكلمة لندوب روسيا.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): نظراً لأن كلمتي هذه ستكون مقتضبة، فسأتكلم باللغة الإنكليزية. أولاً بما أنني أتناول الكلمة للمرة الأولى منذ توليكم الرئاسة، اسمحو لي، السيد الرئيس، أن أهنتكم على انتخابكم ويمكنكم بالطبع التعويل على دعم وفد بلادي الكامل لكم.

بعد استماعي للمناقشات التي جرت هذا اليوم ويوم الثلاثاء، أود أن أقول، على سبيل التصريح، أنه بالنسبة للوفد الروسي نحن مستعدون لدعم وثيقتكم CD/WP.565، ونحن سعداء أيضاً بالطبع لذكر اسم السفير سواريس مرة ومرتين، بل وثلاث مرات. فنحن نقدر حنكته وتأييده، ونشكره كثيراً. كما أننا ندعم الوثيقة CD/WP.566 التي قدمها وفدكم لتكون أساساً للعمل، ونعتبر هاتين الوثيقتين على أنهما مساهمة منكم، وجهداً بذلتموه لدفع أعمال هذا المؤتمر قدماً. ونحن نقدر حقاً جهودكم هذه.

على أنني، بعد الاستماع إلى مناقشات هذا اليوم، يبدو أن هاتين الوثيقتين لا تحظيان بالتوافق. لذا أعتقد أن السبيل الأمل للمضي قدماً بشأن هذه المسألة هو تنظيم جلسة جديدة، غير رسمية ربما، لمحاولة التوصل إلى أرضية مشتركة نقف عليها، ولا أرى أن التنقيب في المحاضر الحرفية للنظر فيما قاله هذا الوفد أو ذلك سيؤدي بنا لإحراز أي تقدم في الموضوع. وفي الوقت نفسه، وبما أنه سبق أن أعلن أننا سنعقد جلسة عامة في هذا اليوم وأنه لا يزال اسمين على قائمة المتكلمين، يحسن بنا ربما، لأغراض اللياقة، أن نفسح لهما مجال الحديث إلينا، علماً بأنهما استعدا لهذه الجلسة، ثم الالتحاق في جلسة غير رسمية لمواصلة النقاش. ويمكن أن نقوم بذلك فور انتهاء هذه الجلسة العامة، أو بعد ذلك، حسبما ترونه مناسباً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي شكراً جزيلاً. يبدو لي، حسبما فهمت، أن الحالة فيما يتعلق بالوثيقة CD/WP.565 واضحة، استناداً إلى تصريحات الدول الأعضاء وإلى الاستنتاجات التي استخلصتها من المساهمات الجوهرية التي قدمتها الوفود حتى الآن. ويبيّن المحضر شيئاً واحداً واضحاً على الأقل، وهو عدم وجود توافق في الآراء، ولكن أكرر، بصفتي رئيساً، أنني مستعد لتلقي أي اقتراح من جميع الوفود، أياً كانت نواياهم أو غير ذلك. وبعد الاستماع باهتمام كبير إلى البيانات التي ألقته جميع الوفود، بات لدي انطباع أن الوثيقة CD/WP.565 لم تعد تحظى بدعم أي وفد. فهل هذا صحيح؟ إذا كان الأمر كذلك، كما أعتقد، فإن المسألة الوحيدة التي باتت مطروحة هي معرفة كيف نشغل الأسبوع الأول من جدول أنشطتنا، وأود أن أقول ... هل الأمر يتعلق بنقطة نظامية؟ تفضلوا.

السيد العطوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً السيد الرئيس، ولأنني أتكلم لأول مرة، أود أن أؤكد لكم السيد الرئيس دعمنا الكامل لرئاستكم ودعمنا لجميع الاقتراحات التي قدمتم، سواء الوثيقة CD/WP.565 أو الوثيقة CD/WP.566.

والنقطة النظامية هي ببساطة أنني لست متأكداً من أنني فهمت جيداً الاقتراح الذي عرضتم على المؤتمر قبل قليل. تتساءلون عن حالة هذه الوثيقة وتلك. لم أستوعب جيداً هذه النقطة. وسيكون وفد بلادي شاكراً لكم سيد الرئيس لو أعدتم على مسامعنا هذه الملاحظات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لزميلنا سفير مصر. في الواقع، لعلكم تذكرون، أننا في جلستنا العامة ليوم ٢٢ آذار/مارس الماضي، وبسبب عدم وجود توافق بشأن الوثيقة CD/WP.565 أولاً، ثم بسبب عدم وجود اعتراض على اقتراحي الثاني، وبهدف التشاور مع جميع الأعضاء، قررت العمل على أساس هذا الاقتراح الثاني. وهذا هو التفسير. ولو أننا وافقنا على تلك الصيغة، فإنني قلت أيضاً أننا نأمل أن نتمكن من التركيز على العوامل المشتركة، بأن نعتمد على وجه الخصوص توجهها طموحاً. هذا وبعد الاستماع إلى مناقشة هذا اليوم، لا أحد يشكك في الأفكار أو الروح التي جاءت بها الوثيقة CD/WP.565. وبالتالي أعتقد أنه، إذا كان الحال كذلك، سوف أسترشد، بصفتي رئيساً، بآراء وقرارات الدول الأعضاء.

إذن، وإذا لم تكن هناك نقطة نظامية، سأهني كلامي قبل إعطاء الكلمة لسفير الجزائر.

وأعتقد أن علينا العمل على أساس الوثيقة CD/WP.566 منذ الآن، ومواصلة مناقشتنا المخصصة لترع السلاح النووي. وهذا هو الخيار الأول، الخيار رقم ١، الذي أقتراح عليكم، وآمل أن منكم تأكيد ذلك. وكخيار آخر، أقتراح عليكم أن تعتمدوا هذا اليوم الوثيقة CD/WP.565، إن بدا لكم محتواها مقبولاً، نظراً إلى أنه من حيث الجوهر، سيترح الخيار الأول، المتمثل في تناول المسائل الأربعة الرئيسية في جلسة غير رسمية، ابتداءً من الأسبوع القادم. وأرى، بصفتي رئيساً، أن نسترشد بما تراه الدول الأعضاء، إذا كانت هذه رغبتها.

إذن، هناك خياران: الأول، أن ننتهي أولاً من بحث الوثيقة CD/WP.566 في هذا اليوم، ثم نستكشف، بالتزامن مع ذلك ربما، المسائل الأخرى دون المساس بأي مسألة كانت، وقبل أن نتخذ أي قرار كان، نواصل العمل، كما هو مقرر، بخصوص الوثيقة CD/WP.566. ثانياً، وبما أن الجميع يجذب الوثيقة CD/WP.565، أظن أنني ربما أعلق الجلسة لمدة عشر دقائق، استناداً إلى الجدول الزمني الجديد، وبرمجة الجلسة غير الرسمية المخصصة للموضوعات الأربعة الرئيسية المذكورة في الوثيقة CD/WP.567، ابتداءً من الأسبوع الثاني من الرئاسة الصينية.

وابتداءً، أعطي الكلمة لسفير الجزائر.

السيد الجزائري (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعتقد أنه لا توجد خلافات كبيرة في وجهات نظر الوفود إزاء طريقة عملنا. وأظن أن الكثير من هذه الوفود أعربت في كلماتها عن تقارب متزايد في وجهات النظر. فبعضها قال إنه غير مستعد لاتخاذ القرار النهائي في الموضوع ولكن لا يبدو، كما يتبين لي، أن ثمة خلافاً جوهرياً. وتسريع الخطى الآن لاتخاذ القرار قد تكون له آثار عكسية. وأقتراح عليكم فسح المجال للدبلوماسية الهادئة والاتصالات غير الرسمية والالتقاء خارج هذا الإطار بالمنسقين والبلدان المعنية، على غرار ما قمتم به على أحسن وجه حتى الآن، على أن تشمل هذه اللقاءات جميع البلدان هذه المرة، وأنا على يقين أننا سنتمكن من التوصل إلى اتفاق. وإذا لاحظتم أنه، بالرغم من هذه الاتصالات، لا تزال هناك بعض الوفود تطلب مزيداً من الوقت، إذن فليكن ذلك. وفي تلك الأثناء، نواصل الاستماع إلى البيانات. ولكنني أعتقد أنه من المرجح أن نتوصل إلى اتفاق، إلا أنني لا أظن أننا سنحقق ذلك في هذا المجلس، بجلساته الرسمية وغير الرسمية. وأعتقد أن العملية ينبغي أن تكون على النحو الذي اقترحته للتو.

والحل البديل قد يكون بتعليق هذه الجلسة والاجتماع في مكاننا هذا والنظر إن كنا سنتمكن من التوصل إلى تفاهم، ولكن نظراً لأن بعض الوفود قالت إنها لا تزال تحتاج إلى التواصل مع عواصمها، أعتقد أن الحل الذي اقترحته أولاً هو الأسلم، وهو الحل الذي أيده فرنسا وروسيا ولم يعترض عليه أي وفد. وبالتالي، أقتراح عليكم أن نمضي قدماً على هذا الأساس. وسنعود إلى هذه المسألة بعد الانتهاء من المشاورات، وفي أثناء ذلك سنستمع للمتكلمين الذين يرغبوا أو يرغبون في تناول الكلمة هذا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سفير الجزائر، أعتقد أن الخيارين اللذين تكلمت عنهما هما بالضبط اللذين اقترحتهما على وفود أخرى، وكان ذلك الاتجاه بالضبط هو الذي حاولت أن أجعل أعمالنا تسلكه. فما هو الجديد إذن؟ هل ترغبون في أن تقولوا شيئاً الآن؟ تفضلوا.

السيد هيرنونديو باسافي (المكسيك) (يتكلم بالإسبانية): لا أعرف إن كان ما أقوله يدخل في نطاق المادة ٣٠ أو لا، ولكنني أجدني مضطراً للإدلاء بهذا البيان لأقول إنه من الواضح أن موارد مؤتمر نزع السلاح قد نفذت. فهذا النقاش الإجرائي العبثي دليل على أن موارد مؤتمر نزع السلاح قد نضبت. فبالنسبة للمكسيك، من الواضح أن الأهمية التي كان مؤتمر نزع السلاح يحظى بها في وقت ما باتت من الماضي.

دعونا لا ننسى أن من بين الجالسين معنا الآن سفراء ومندوبين فوق العادة وممثلين عن البلدان الخمسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وسفراء من بعض البلدان الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. وقد أتمت المكسيك بدورها من توها فترة جديدة من العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن.

ومن الجالسين معنا أيضاً سفراء وممثلين ومندوبين فوق العادة لبلدان أعضاء في مجموعة الثمانية وفي مجموعة العشرين تسعى للعب دور الريادة في مناطقنا وفي مجموعتنا وفي مجالتنا الحيوية، وربما لهذا السبب نحن أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ولأننا ظننا ربما أن لمؤتمر نزع السلاح دوراً رائداً.

وأود أن أشدد على أن المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة أناط بالأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمواجهة التهديدات على السلم والأمن الدوليين. وأعتقد أنه لا أحد يشكك في أن نزع السلاح النووي ونزع الأسلحة التقليدية والحد من التسليح وحظر الانتشار النووي مسائل متصلة مباشرة بالسلم والأمن الدوليين. لقد ولت الأيام التي تناقشنا وتجاوزنا في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين في هذا المؤتمر؛ وبينما العالم يضطرب بفعل الثورات التي تشهدها في هذه الأيام مختلف الأماكن ومختلف المناطق، نظل نحن هاهنا منغمسين في مناقشات إجرائية.

ويود وفد المكسيك أن يغتنم فرصة هذا النقاش الإجرائي وحالة الذهنية التي نجد أنفسنا جميعاً موغلين فيها في الوقت الحاضر، لحث أعضاء مؤتمر نزع السلاح للتأمل في أهمية السعي لإيجاد حلول جديدة لنزع السلاح النووي والحد من التسليح، وللتقدم في المجالات التي تقع ضمن اختصاصنا ليتسنى لنا تعزيز الأمن الدولي والمساهمة في إرساء السلم في ربوع المعمورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لكم على بيانكم. إذن، أنتقل إلى قائمة المتكلمين ومسألة نزع السلاح النووي. وموازة مع ذلك، تظل الرئاسة الصينية مفتوحة على جميع الاقتراحات الكفيلة بإذكاء تبادل للآراء يكون هادفاً ومتعمقاً وتفاعلياً بقدر أكبر بشأن أي مسألة مركزية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. وسنبذل قصارى جهودنا في سبيل ذلك، مثلما فعلنا في السابق.

أعطي الكلمة لسفير الفلبين.

السيد غارسيا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): باسم المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب، أود أن أعرب عن تهنئتنا الجماعية لكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المؤتمر. ستكون خبرتكم وفراستكم مفيدة لنا في الأسابيع القادمة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لكم على بيانكم المشجع للغاية الذي أدليتم به عند استهلال رئاستكم يوم ٢٢ آذار/مارس، وحينها اعترفتكم، في جملة أمور، بدور البلدان المراقبة في أعمال المؤتمر، ورحبتكم ببحث مسألة توسيع عضوية المؤتمر. ونود سواء بسواء أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر، سفير شيلي وسفير كندا، اللذين ترأسا المؤتمر من قبلكم، على تشاورهما مع مجموعتنا وعلى حمل انشغالاتنا في قاعة المؤتمر. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا العميق لسفير الاتحاد الروسي الذي رأى أن مكانة المؤتمر ستتقوى بتوسيع عضويته تدريجياً، وباقتراحه عقد جلسة عامة للمؤتمر تخصص لمسألة توسعة عضويته.

وتود المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب أن تكرر أن الغرض من دعوتنا لتعيين مقرر خاص هو فقط للشروع في مناقشة جادة بشأن هذه المسألة، وليس لاستباق أو افتراض أي نتيجة بعينها، وذلك سيراً على منوال السنة التي استنتها المؤتمر في عام ٢٠٠١. ونود الإعراب عن شكرنا الحار لسفير البرازيل على نصائحه ودعومه في هذا الصدد. ونعرب عن امتناننا أيضاً للعديد من المندوبين الذين أيدوا أيضاً في كلماتهم بحث مسألة توسيع عضوية المؤتمر.

السيد الرئيس، إن مجموعتنا لترحب بالبيان الذي ألقينموه في الأسبوع الماضي والذي يلخص وجهة نظركم ورؤيتكم للطريقة التي تسمح بدفع أعمال المؤتمر قدماً. اسمحوا لي أن أذكر أيضاً بحضركم إيانا على "ألا نفاوض مطلقاً في ظل الخوف، ولكن لا ينبغي مطلقاً أن نخاف من التفاوض"، وهو اقتباس من كلمة للرئيس الراحل جون كينيدي، استشهدتم بها بأنفسكم واستشهد بها مندوبون آخرون. وقد اعتبرتم أننا جميعاً، أعضاء ومراقبين، "نبخر على ظهر سفينة واحدة وأنه يتعين علينا أن يساعد بعضنا البعض الآخر". وبالفعل، بإمكان الرئاسة الصينية والرئاسات الأخرى أن تعوّل على الدعم الكامل للمجموعة غير الرسمية للدول المراقبة كي يتمكن المؤتمر من بدء عمله الجوهري في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم على بيانكم وعلى عباراتكم اللطيفة الموجهة للرئيس. والآن أعطي الكلمة لسفير الجزائر.

السيد الجزائري (الجزائر): السيد الرئيس، في البداية يطيب لي أن أعرب لكم عن سعادي التامة لتسلمكم، سعادة السفير السيد وانغ كان "Wang Qun"، رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولا يجدونا شك في أن كفاءتكم العالية ومهنتكم المشهود لها، ناهيك عن التزام بلدكم الصديق بقضايا السلم والأمن في العالم، ستكون لا محال عوامل نجاح لمداولاتنا.

ولا يفوتني أن أشكر سلفكم سعادة سفير شيلي، السيد بيدرو أويارسي "Pedro Oyarce"، للمجهودات الجبارة التي بذلها بصفته رئيساً للمؤتمر.

السيد الرئيس، يود الوفد الجزائري اليوم أخذ الكلمة لإعادة التأكيد على أهمية نزع السلاح النووي. تلك المسألة التي سبق وأن تطرقنا إليها بإسهاب عدة مرات منذ بداية الدورة. وقد استمعنا باهتمام كبير لمساهمات مختلف الوفود الثرية والمتشعبة حول هذا الموضوع خلال مداولتنا تحت إشراف الرئاستين السابقتين لكندا وشيلي.

وما يمكن استخلاصه من تلك المناقشات هو أن الهدف الأسمى لنزع السلاح النووي يبقى قضية جامعة ولم نسجل أي اعتراض على ضرورة الإلغاء التام لهذه الأسلحة. وهذا عنصر ضروري ينبغي الإشارة إليه والاختلافات تكمن في المقاربة والسياسات الواجب اتباعها للوصول إلى هذا الهدف.

والحقيقة أن المجموعات الدولية قد حددت بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للجمعية العامة الاستثنائية الأولى المخصصة لنزع السلاح لسنة ١٩٧٨ المنهجية الواجب اتباعها والتي تتلخص فيما يلي:

- ١- وقف التحسين النوعي لمنظومات الأسلحة النووية ووقف استخدامها؛
 - ٢- وقف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ووسائل نقلها ووقف إنتاج المواد الانشطارية؛
 - ٣- وضع برنامج شامل مقسم إلى مراحل، ومرتبطة بمواعيد زمنية متفق عليها، للقيام بشكل تدريجي ومتوازن بتخفيض المخزونات من الأسلحة النووية ووسائل نقلها مما يُفضي إلى إزالتها تماماً في النهاية في أقرب الآجال.
- وقد أنشأت تلك الدورة الاستثنائية مؤتمر نزع السلاح للتفاوض حول نزع السلاح بما في ذلك المسائل السالفة الذكر.

وبات من الملح اليوم، ومن الحاجة المشروعة، العمل سوياً من أجل تخليص البشرية قاطبة من خطر الإبادة الجماعية التي تهددها في وجودها. وقد نبهتنا مخاطر الإشعاعات النووية المتسربة عن المفاعل النووي لفوكوشيما في اليابان، بعد الكارثة الأليمة التي ألمت بهذا البلد الصديق، بالعواقب الوخيمة التي تهددنا في حالة نشوب حرب نووية أو الاستعمال الناتج عن خطأ للأسلحة النووية.

فالسلاح النووي لا يزال يشكل خطراً للسلام والاستقرار كما يُهدد بالإبادة الجماعية من جراء التكديس الهائل للترسانات النووية وإعادة تثبيت المذاهب والسياسات الدفاعية الخطيرة التي تعتمد على هذه الأسلحة.

وحان الأوان أن تتحمّل المجموعات الدولية، لا سيما القوى النووية، المسؤوليات التي قطعتها على نفسها خلال مؤتمر استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لسنة ٢٠١٠ بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المُفضية إلى نزع السلاح النووي، تلك الخطوات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر سنة ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة حظر الانتشار، لا سيما التعهد الذي لا لبس فيه بإزالة هذه الأسلحة تماماً.

ونشير في هذا الصدد إلى الفتوى الاستشارية لمحكمة العدل الدولية لتموز/يوليه ١٩٩٦ التي خلصت بالإجماع إلى وجود التزام بالسعي والتفاوض من أجل نزع السلاح النووي. إن أي تقاعس أو تجاهل لهذه الالتزامات له من المخاطر ما يُهدد منظومة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل برمتها.

وهناك العديد من المقترحات والأفكار المفيدة التي يمكن الاسترشاد بها، منها مقترح الأمين العام للأمم المتحدة لترع السلاح النووي في خمس نقاط من بينها اتفاقية متعلقة بالأسلحة النووية، وكذلك الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية التي قدمتها كوستاريكا وماليزيا.

وفي هذا السياق، إن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يقدم مساهمة للوصول إلى الهدف الذي نصبو إليه. ويؤكد الوفد الجزائري على أهمية اعتمادنا برنامج عمل في أقرب الآجال يسمح لنا بإنشاء جهاز فرعي يتولى معالجة مسألة نزع السلاح النووي وفق ما دعنا إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٥٦/٦٥ الخاص بتزع السلاح النووي.

ونذكّر في هذا الصدد بخطة العمل التي اقترحتها مجموعة حركة عدم الانحياز على مؤتمر استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لسنة ٢٠١٠ من أجل القضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد تشتمل على مجموعات خطوات وتدابير عملية تُفضي في النهاية، في حدود ٢٠٢٥، إلى إزالة الأسلحة النووية.

وشكراً على الإصغاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة السفير، على بيانكم المهم بشأن هذا الموضوع. والآن أعطي الكلمة لسفير باكستان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد بينت باكستان بوضوح، في جميع المناقشات التي دارت في المؤتمر، الرسمية وغير الرسمية، موقفها من الأسلحة النووية. وبالنسبة للمؤتمر، فإن نزع السلاح النووي هي المسألة الجوهرية التي تشد إليها جميع المسائل الأخرى. وقد أنشئ المؤتمر لإنجاز برنامج نزع السلاح، ولتجنب وقوع حرب نووية، واتخاذ التدابير

الكفيلة بتحقيق الأمن للجميع على قدم المساواة. فالتخلص الكلي من الأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة لتأمين سلام وأمن دائمين للجميع. وأكثر السبل فعالية ومصداقية لوقف ومنع سباق التسلح النووي هو نزع السلاح النووي على نحو شفاف ولا رجعة فيه وقابل للتحقق فيه. ونود أن نكرر ما قالته مراراً وتكراراً الغالبية العظمى لأعضاء المؤتمر. فمن الناحية الموضوعية، إذا كان هناك توافق عريض لدى المجتمع الدولي بشأن مسألة واحدة من مسائل نزع السلاح، فهي ضرورة تحقيق تقدم ملموس في طريق نزع السلاح.

ورغم أن العالم تغير في السنوات الأخيرة تغيراً جذرياً، فإن ذلك لم يقابله تغيير مناسب في الحد من الأسلحة النووية والتخلص منها. فالاستقرار الخطير الذي يندر بالتدمير المتبادل المحتوم حل محله عالم متعدد الأقطاب أقل خطراً ولكن لا يؤمن جانبه. واليوم، فبينما التاريخ يسلك طريقه إلى الأمام، لا بد أن تكون لنا وقفة وأن نفكر في أسباب وعواقب فتورنا وجمودنا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وبما أنه لا توجد مواجعات استراتيجية بين القوى العظمى، أليس من الحكمة اغتنام الفرصة لحظر الأسلحة النووية والتخلص منها؟

إن نزع السلاح النووي وحظر الانتشار النووي هما وجهان لعملة واحدة. وتستمد مسألة حظر انتشار الأسلحة النووية مشروعيتها كهدف من كونها ترمي إلى تسهيل بلوغ الهدف الأكبر وهو نزع السلاح النووي. فحظر الانتشار النووي ليس القصد منه السماح للدول القوية بمواصلة امتلاك أسلحة نووية. ولم يكن القصد من معاهدة حظر الانتشار النووي تقسيم العالم بشكل دائم إلى دول تملك أسلحة نووية ودول لا تملك هذه الأسلحة. فهذه المعاهدة عبارة عن ترتيب انتقالي، صممت لمدة ٢٥ عاماً في أول الأمر، لتمكين القوى النووية من التفاوض على التدابير المؤدية إلى نزع السلاح النووي. والوعد الوارد في المادة الخامسة من معاهدة حظر الانتشار النووي، بالتشجيع على نزع السلاح النووي، ليس تنازلاً من جانب الدول الحائزة على السلاح النووي، بل هو التزام حيوي لمسألة حظر الانتشار النووي بنفس القدر على الأقل لحيوية التزام الأطراف غير النووية بالامتناع عن تطوير أسلحة نووية. ومع ذلك، فإن ما نشهده اليوم هو أن معظم الدول الحائزة على الأسلحة النووية تنظر إلى تمديد معاهدة حظر الانتشار النووي إلى أجل غير محدد على أنه رخصة لامتلاكها الأسلحة النووية إلى أجل غير محدد، وهو ما يكشف، في تصورنا، الطبيعة المختلة لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي ألا يقتصر تركيز الجهود الرامية إلى حظر الانتشار النووي على الانتشار الأفقي فقط، بل يجب أيضاً أن تراعي التهديدات المرتبطة بالانتشار العمودي الذي يفاقم حالات انعدام اليقين وحالات انعدام الاستقرار ويولد منافسة استراتيجية جديدة.

إن باكستان لمقتنعة أن مؤتمر نزع السلاح هو الإطار الأنسب الذي يستطيع المجتمع الدولي أن يلبي فيه الحاجة المتمثلة في نزع السلاح النووي. ومسألة نزع السلاح النووي موضوع رئيسي للمفاوضات، ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل الملائم الذي ينبغي أن تجري فيه

هذه المفاوضات. فهذه المسألة تبقى ذات أولوية للمؤتمر. وخلافاً لانطباع خاطئ فيما يتعلق بالأهمية المركزية التي يكتسبها ما يسمى بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأعمال المؤتمر، فإن المفاوضات من أجل نزع السلاح النووي هي بالفعل التي تشكل الاختبار الأساس لنجاح المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل هناك وفد آخر يرغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة بشأن هذا الموضوع؟ أعطي الكلمة لمدوب إيران.

السيد درياعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم السيد الرئيس. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنتكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم.

ولما كان الموضوع الرئيسي فيما نحن فيه هو نزع السلاح النووي، دأبنا دائماً على اعتبار نزع السلاح النووي الموضوع الذي يكتسي الأولوية القصوى في مؤتمر نزع السلاح. فإنتاج ومعالجة الأسلحة النووية مهما كانت ذريته عمل غير قانوني وغير مشروع وغير إنساني وخطير للغاية، فهذه الأسلحة تعرض في المقام الأول بلد الإنتاج والتخزين للخطر. ولعلكم تذكرون كم كان الخطر عظيماً جراء عملية النقل المتهاون فيها لصواريخ محملة بعبوات نووية على متن قاذفة صواريخ من قاعدة عسكرية إلى قاعدة أخرى في دولة تملك أسلحة نووية، وهو الخطر الذي شكل مصدراً للقلق لسكان ذلك البلد بالدرجة الأولى.

ثم إن الوظيفة الوحيدة للسلاح النووي هي القضاء المبرم دون تمييز على الجنس البشري كافة، وتدمير البيئة تدميراً غير قابل للإصلاح، وإحداث أثر إشعاعي دائم لا يمكن إزالته مما يهدد الأجيال القادمة للبلدان تهديداً خطيراً.

ومأساة التسونامي الذي أصاب اليابان إنما تثبت إلى أي حد نحن معرضون للخطر في حال استعمال السلاح النووي عمداً، وفي حالة الاستعمال العرضي لهذا السلاح، وفي حالة الضرر الذي قد يلحق بأماكن تخزين هذه الأسلحة إذا ما حدثت كارثة طبيعية مثلاً. وبالتالي ليس لنا إلا التقدم في طريق نزع السلاح النووي. فالسلاح النووي هو لهيب في وجه الإنسانية وليس سلاح من أجل الدفاع. وليس امتلاك السلاح نووي مصدراً للفخر البتة، بل هو مقزز ومعيب، وما هو معيب أكثر من ذلك استعمال هذا السلاح أو التهديد باستعماله، لأن ذلك جريمة تفوق أي جريمة أخرى ارتكبت على مر التاريخ.

إن معاهدة حظر الانتشار النووية لم تحل الدول التي تملك هذه الأسلحة الحق في الاحتفاظ بترساناتها النووية إلى الأبد. فهي ملزمة بالقضاء كلية على هذه الأسلحة، كما نصت على ذلك المادة السادسة من هذه المعاهدة، التي لم تطبق حتى الآن. وقد أكد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بوضوح أن ثمة واجب إجراء مفاوضات بحسن نية وإنهاء هذه المفاوضات. بما يفرضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت إشراف دولي صارم

وفعلي. لقد اقترحت حركة عدم الانحياز، في مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي، اعتماد إطار قانوني بجدول زمني محدد للقضاء الكلي على الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٥. وما زلنا على اقتناع جازم بضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة وواضحة من أجل بلوغ ذلك الهدف.

ومما يؤسف له أنه بعد انتهاء الحرب الباردة بأمَد بعيد، لا تزال التحالفات العسكرية القائمة على فكرة المظلة النووية موجودة. ولا يزال تبادل التكنولوجيا النووية مستمراً، ونشر الأسلحة النووية على أراضي دول لا تملك هذه الأسلحة متواصلاً أيضاً. لذا فإن الوقت قد حال لينشئ مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة تكلف بأن تجري على سبيل الأولوية، وعلى النحو الذي اقترحه وزير خارجية بلادي، مفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية. ويمكن أن تتضمن هذه الاتفاقية العناصر التالية: أولاً، حظر إنتاج وتطوير واستعمال أو التهديد باستعمال أسلحة نووية؛ ثانياً، التخلي في جميع نظريات الدفاع عن القيمة الردعية للأسلحة النووية؛ ثالثاً، منع نشر أسلحة نووية في جميع الأماكن، أي على الأرض وفي قاع البحر وفي الفضاء والفضاء الخارجي؛ رابعاً، حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية؛ خامساً، الإعلان عن جميع مخزونات الأسلحة ذات المواد الانشطارية والتخلص منها بطريقة لا رجعة فيها ضمن جدول زمني متفق عليه؛ سادساً، الإعلان عن جميع الرؤوس الحربية وإلغاء حالة التأهب بطريقة يمكن التحقق منها؛ سابعاً، القضاء على الرؤوس الحربية النووية في إطار برنامج ينفذ على مراحل وبطريقة لا رجعة فيها في غضون فترة زمنية محددة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لندوب إيران على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السيد دونكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيباً كبيراً بالبيانات الهامة التي أقيمت فيما يتعلق بهذا الموضوع. ولن أعود إلى التعليقات والمواقف التي أكدتها المملكة المتحدة بوضوح مرتين على الأقل في هذا العام.

بيد أنني أود أن أورد على بعض التعليقات التي قدمت اليوم في هذه القاعة، لأنني أعتقد أنها ذات صلة ببرنامج عملنا. ولكن أولاً أود أن أعرب عن اتفاقي الكلي مع زميلي سفير المكسيك بشأن أهمية المضي قدماً، وهي النظرة التي أشاطره إياها تماماً. ولست مقتنعاً بأن نقاشنا الإجمالي لم يحجب في الواقع نقاشاً جوهرياً، ولكن أتفق معه بأنه يجب علينا أن نتقدم إلى الأمام. وأعود الآن إلى ما قاله زميلنا الموقر من باكستان، ذلك البلد الصديق الكبير للمملكة المتحدة. وكما أشار إليه بالفعل، فإن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح هي أطراف كذلك في معاهدة حظر الانتشار، وأنها بذلك قد قطعت على نفسها تعهدات قانونية ملزمة. وبالفعل، لا يتعلق الأمر بالتنازل، بل بالتزام قانوني بترع السلاح؛ على أنه لا يوجد هناك فتور ولا جمود. فقد دُمّرت خمسة وسبعون في المائة من

الترسانة النووية في العالم خلال العشرين سنة الماضية، وما زال التقدم مستمراً. ثم إن الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية التزمت كلها بهدف تخليص العالم من الأسلحة النووية. وكما قلت بالأمس، لا بد لتحقيق ذلك من التزام الجميع بترع هذه الأسلحة والالتزام بعدم اختبارها والالتزام بعدم إنتاجها.

أما فيما يتعلق بما قاله الزميل والصدیق العزيز من الجزائر، وأود أن أقدم في هذا السياق أيضاً ملاحظات مماثلة، فأنا لا أعتقد أننا بصدد الرجوع إلى الورا. بل أقول إنني أتفق مع الفكرة القائلة بالأ نعود إلى الورا. ومرة أخرى، فإن غالبية أعضاء هذه الهيئة هم أعضاء في معاهدة حظر الانتشار، وفي أيار/مايو الماضي اتفقنا لأول مرة على خطة عمل بشأن الركائز الثلاث لهذه المعاهدة. ولست مقتنعاً بجدوى القول في مؤتمر نزع السلاح بأن معاهدة حظر الانتشار النووي لا وجود لها مجرد أنها غير ملائمة للبعض ومحاولة الرجوع إلى المسائل التي سبق أن بحثت بشكل مستفيض لمدة شهر في نيويورك في العام الماضي. وأود أن أوجه هذه الملاحظة إلى زميلنا الإيراني.

وأود أن أقول إنه، من وجهة نظر الدول الحائزة على الأسلحة النووية - وأنا لا أتكلم باسم هذه الدول الخمس ولكنني أعلم أننا متفقين على هذه الرؤية - نحن نقبل بالالتزامات الواردة في خطة العمل، ونحن بصدد التقدم لوضعها موضع التنفيذ. وستجتمع الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية في باريس في حزيران/يونيه لهذا الغرض تحديداً. وأعتقد أنه يحسن بأعضاء المؤتمر، سواء كانوا أعضاء في معاهدة حظر الانتشار أو لم يكونوا أعضاء فيها، التفكير في خطة العمل، وأخص بالذكر الإجراء ٦، المتعلق باستحداث هيئة فرعية تعنى بترع السلاح النووي. لم أسمع شيئاً عن ذلك؛ فقد وافقنا جميعاً على قطع الطريق على أربعة أعضاء. وأود أن أورد أيضاً الإجراء ٧، الذي يهدف إلى الشروع فوراً في نقاش جوهرى، دون قيود، بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، بغية وضع توصيات تتناول جميع جوانب هذه المسألة، دون استبعاد إمكانية وضع صك يكون ملزماً قانوناً على الصعيد الدولي. لقد وافقنا جميعاً على ذلك. وأين نجد ذكر ضرورة بحثنا هذه المسائل في إطار هذه الهيئة؟ والإجراء ١٥ هو الذي يشكل لنا عائقاً، وهو موجه إلينا، ويتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولذلك فإن ما يهم المملكة المتحدة، فيما يتعلق بالمناقشة بشأن نزع السلاح النووية، هو أن نسمع من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ما الذي تنوي فعله لوفائها بالتزاماتها. وأعتقد أن ذلك سيكون نقاشاً مفيداً سيساعدنا على حسن فهم الطريقة التي تمكننا من التقدم في مسائل نزع السلاح وحظر الانتشار والاستعمال المدني.

السيد الرئيس، أحتتم مداخلتي عند هذا الحد، ولكنني أنتظر بشغف لمواصلة المناقشة بشأن هذه المسائل المهمة، وأمل أن تأخذوا في الحسبان ما قلته عند ترتيبكم برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم على بيانكم. وأعطي الكلمة الآن لمندوب جنوب أفريقيا.

السيد كومبرينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لم يكن وفد بلادي ينوي تناول الكلمة في هذا الصباح، لأننا سبق أن أعربنا عن وجهة نظرنا بشأن هذه المسألة المهمة أثناء النقاشات العامة السابقة، ولكن في ضوء التعليقات التي قدمت في هذا الصباح، نود أن نقدم بعض الملاحظات.

في البداية، اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أهنتكم على توليكم رئاسة المؤتمر. إننا في محطة هامة من تاريخ هذا المؤتمر بالنظر إلى استمرار الانسداد والنقاشات العقيمة المتزايدة التي ميزت عملنا على مدى الأعوام السابقة. فغياب التقدم على صعيد نزع السلاح النووي منذ عقد من الزمن لم يمنع المؤتمر من المساهمة في تهيئة بيئة دولية أكثر سلماً وأمناً فحسب، بل ساعد أيضاً على تقويض الثقة الدولية في هذا المحفل المتعدد الأطراف الهام لنزع السلاح.

وتظل مسألة نزع السلاح تشكل أولوية بالنسبة لجنوب أفريقيا. ويجد التزامنا تعبيره ليس في البيانات التي ألقيناها في مختلف المحافل الدولية فحسب، بل يتجسد أيضاً في تدابير عملية أدت إلى إلغاء برنامج الأسلحة النووية الذي وضعه نظام الفصل العنصري البائد. والأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي تشاطرنا فيها الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وفي مجموعة الـ ٢١ والغالبية العظمى من الدول الأعضاء في هذا المؤتمر من مختلف المجموعات. على أن الالتزامات التي لا تتجاوز المستوى الخطابي لا قيمة لها. فالعديد من الدول الحاضرة في هذه القاعة، بما فيها الدول النووية والدول التي ظلت خارج عضوية معاهدة حظر الانتشار، أعربت عن الالتزام بتخليص العالم من الأسلحة النووية. على أنه، بغض النظر عن التقدم في الجهود الثنائية لتقليص الأسلحة النووية ورغم الأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذا الجانب، فإن هذه الالتزامات تظل حتى الآن غير مترجمة في أرض الواقع بتدابير ملموسة بما يتوافق مع مبادئ نزع السلاح النووي، أي عدم رجعية هذه التدابير وشفافيتها وإمكانية التحقق منها.

وعلى غرار زميلنا سفير المملكة المتحدة، نود أن نذكر بالقرارات التي اتخذت في العام الماضي أثناء مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي في سياق برنامج عمل نزع السلاح النووي. والجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من أعضاء مؤتمر نزع السلاح وجميع الدول الأطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي أيدت هذا الإنجاز الكبير. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ أكد تعهد الدول الحائزة على الأسلحة النووية الصريح بنزع السلاح النووي. ولم يسمع وفد بلادي أي اعتراض من أي دولة غير عضو في معاهدة حظر الانتشار على هذا الهدف في المؤتمر. وفي الواقع، من المؤكد أن الغالبية العظمى منها تؤيد إزالة الأسلحة النووية كليةً. وبالتالي، فإن بقاء هذا المؤتمر عاجزاً عن الاتفاق على إنشاء هيئة فرعية تعنى بمسألة نزع السلاح النووي وفقاً لولاية المؤتمر بوصفه المحفل المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، ينطوي على مفارقة، وهو ما يجعل مصداقية هذه الالتزامات مشكوكاً فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لكم، مندوب جنوب أفريقيا الموقر، على بيانكم الهام. وأعطي الكلمة الآن لسفيرة الولايات المتحدة.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مرة أخرى السفيرين والزميلين الموقرين من الفلبين والجزائر على صبرهما قبل الانتقال إلى بينيهما، وكلاهما يتضمن أفكاراً مهمة. وبالعودة إلى البيان الذي ألقاه السفير إدريس الجزائري، الذي لم يفوت بالطبع الإشارة إلى اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بفكرة وضع اتفاقية إطارية، نود أن نشير إلى أنه اقترح أيضاً سبيلاً آخر للتوصل إلى الهدف المشترك المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة النووية، ويتعلق الأمر بإطار من الإجراءات التدريجية والمشاركة والمتضامنة للوصول إلى ذلك الهدف.

أعتقد أننا أدلينا بعدد كبير من البيانات فيما يتعلق بترع السلاح النووي، ونظرنا لهذه المسألة، ولن أعود إليها ههنا سوى للقول بأن مسألة نزع السلاح النووي هو بالطبع هدف تؤيده بقوة في إطار التزاماتنا بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي وفي إطار سياسة حكومة بلدي، ويسعدني أن أقول إن معاهدة ستارت، التي تمثل خطوة هامة للغاية والتي جرى التفاوض بشأنها هنا في جنيف، قد صدّق عليها، وأن تنفيذها قد بدأ، وأن لجنة استشارية ثنائية ستبدأ عملها في القريب العاجل. وأعلم أن حكومة بلادي تقوم بواجباته كما نقول، أو بالتحضيرات لجولة قادمة. ونرغب في الشروع، في أقرب وقت ممكن، في خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة. وقد أشار زميلي الموقر من المملكة المتحدة إلى أهمية اتخاذ خطوات لوقف التجارب والإنتاج. ونحن نتطلع لأن يجري التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإنما نقوم بما يلزم لتحضير الأرضية لنجاح المفاوضات التي ستجري في مجلس الشيوخ بغية التصديق على هذه المعاهدة، ونحن سعداء للاستماع إلى زميلنا الموقر مندوب باكستان الذي أعرب عن تأييده نزع السلاح النووي.

ومرة أخرى، أقول إننا لو توخينا مساراً تدريجياً، فإننا لن ندرك كيف يمكن التقدم لبلوغ هدف نزع السلاح النووي ونحو تخليص العالم من الأسلحة النووية دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لإنتاج المواد الانشطارية. فلا توجد أسلحة نووية دون مواد انشطارية. وأود، لو سمحتم، أن أكرر أن هذا هو سبب قدوم وزيرة خارجية بلادي إلى هذا المكان وتشدد على الضرورة الملحة لاتخاذ هذه الخطوة، لأنها تعتقد أنها خطوة أساسية بالفعل للتقدم نحو تخليص العالم من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر على هذا البيان الهام. وأعطي الكلمة لمندوب

شيلي.

السيد لوتشيانو بارودي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نؤكد مجدداً على الملاحظات التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ من خلال بياننا الأخير بشأن هذا الموضوع حيث أعربنا عن قلقنا إزاء التهديد الذي تواجهه الإنسانية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية.

وحري بنا أن نقر بأن الأمر بالنسبة للمجتمع الدولي يتعلق بأولوية جرى تناولها في العديد من البيانات السياسية والقانونية التي لا تخفى علينا جميعاً. وتكمن الفكرة الأساسية في اقتراح تدابير عملية تشمل نزع السلاح النووي وحظر انتشارها معاً. وأي نزع للسلاح النووي هو إجراء إيجابي وأي نشر لهذه الأسلحة هو إجراء سلبي. وبالتالي من المهم التوفيق بين الجانبين. وينبغي ألا تكون مسؤولياتنا الفردية والجماعية معقودة على جانب واحد فقط من هذين الجانبين؛ بل عليهما معاً بالتساوي. وهذه الجهود تشمل بالضرورة إجراءات ذات فائدة مشتركة اتخذت في إطار نهج تدرجي، ولكن أيضاً من خلال صكوك ملزمة قانوناً كفيلاً بضمان عدم رجعية هذه الخطوات.

ويبدو لنا هذا النهج أنه سبيل واقعي للتحرّك صوب تخليص العالم من الأسلحة النووية. ومن المهم التأكيد على مجموعة من الإجراءات الملموسة: أولاً، التعهد القاطع من جانب الدول النووية لإتمام التخلص الكامل من الأسلحة النووية؛ ثانياً، الحظر الفعلي لاختبار أسلحة نووية جديدة وتحديث هذه الأسلحة وتطويرها وإنتاجها؛ ثالثاً، إزالة الأسلحة النووية من النظريات العسكرية والردع الاستراتيجي؛ رابعاً، الحد من الخطر النووي، بما في ذلك برفع حالة التأهب المتصلة بالأسلحة النووية وتقليص حالة الاستعداد العملي لنظم الأسلحة النووية؛ خامساً، التفاوض بشأن صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لتأمين الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛ سادساً، التفاوض على اتفاقية من أجل الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ سابعاً، توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق التي تشهد توترات إقليمية؛ ثامناً، تدابير الشفافية وبناء الثقة؛ تاسعاً، آليات صارمة متعددة الأطراف للرصد والمراقبة والتحقق؛ عاشراً وأخيراً، التفاوض بشأن اتفاقية تحظر تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة النووية، تتوخى تدمير هذه الأسلحة. بما يؤدي إلى التخلص الشامل من هذه الأسلحة على الصعيد العالمي وبدون تمييز وعلى نحو يمكن التحقق منه، وفقاً لإطار زمني محدد.

وعلى بنا أن ننظر إلى هذه الإجراءات المترابطة بعضها ببعض على أنها ذات مصلحة مشتركة للسلم والأمن الدولي، ولا سيما للأمن البشري. وفي هذا السياق، نرحب بخطة العمل التي وضعها مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي الأخير وبمختلف القارات الصادرة عن الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، التي تبين الأولوية التي تولي لهذه المسألة على الصعيد العالمي وذلك بتحديد مسؤوليات الدول النووية والدول غير النووية على حد سواء.

وقد أكدنا مجدداً أيضاً العناصر الإيجابية للالتزامات الأحادية والثنائية التي قطعتها الدول النووية في مجال نزع السلاح، لا سيما الإجراءات الملموسة القاضي بتقليص الترسانات النووية، والتخلي عن استعمال والبدء باستعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة، فضلاً عن إلغاء حالة التأهب. ورغم أن هذه الإجراءات غير كافية، فهي مع ذلك إيجابية وتعبر عن قطع

مراحل متوسطة في الطريق إلى نزع السلاح النووي، من حيث أننا نقدر قيمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتوسيعها لتشمل مناطق التوتر في العالم بأسره، وأية تدابير يمكن أن تساهم في إحلال مزيد من الشفافية والثقة المتبادلة والتحقق المناسب.

إن هدفنا النهائي هو القضاء على مخاطر استعمال الأسلحة النووية قضاءً مبرماً وإنهاء وجودها بشكل كامل، ولكن هذه الضمانة لا يمكن أن تتحقق إلا باتفاقات متعددة الأطراف ملزمة قانوناً تهدف إلى الحظر الشامل للأسلحة النووية، ذلك أن مجرد وجود هذه الأسلحة، فإن أي ترسانة نووية، سواء كانت بالعشرات أو بالآلاف من الأسلحة والمركبات، تشكل أصلاً خطراً غير مقبول على الأمن الدولي. وفي هذا السياق، فإن فكرة الاحتفاظ بالأسلحة لأغراض الردع تعد هي الأخرى غير مقبولة، وبالتالي وجب علينا أن نعمل على إزالتها. شكراً جزيلاً لكم السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب شيلي الموقر على هذا البيان الهام. والآن أعطي الكلمة لمندوب مصر الموقر.

السيد العطوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس. واسمحوا لي مرة أخرى أن أهنيكم على توليكم الرئاسة. لم يكن وفد بلادي ينوي تناول الكلمة في هذا اليوم، لأنه سبق لنا أن تناولنا الكلمة من قبل وأعلنا عن موقفنا بشأن موضوع نزع السلاح. ولكني أود التعقيب على بعض النقاط التي ذكرت في جلسة اليوم. فنحن سعداء جداً للإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي وبرنامج عمله، وسعداء بشكل أخص لاحتمال عقد اجتماع قريب يجمع بين الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية للتفكير في محتوى خطة العمل والطريقة التي تترجم بها هذه الخطة إلى تحرك فعلي صوب نزع السلاح النووي بشكل كامل. ومما يشجعني بشكل خاص كذلك الإشارة إلى الإجراء ٦ فيما يتعلق بعملنا هنا في مؤتمر نزع السلاح، والذي يمكن أن يترجم في شكل برنامج عمل تتولى تنفيذه هيئة فرعية معنية بتزع السلاح النووي، وهو الأمر المتمثل أساساً في معالجة مسألة نزع السلاح النووي. وعلينا أن نأخذ ذلك في الاعتبار لدى التفكير في وضع برنامج العمل.

وفضلاً عن ذلك، ففيما يتعلق بمعاهدة المواد الانشطارية، صحيح أنه لا يمكن إيجاد أسلحة نووية بدون المواد اللازمة لإنتاج هذه الأسلحة، وإنه من دواعي التشجيع التمكن من التفاوض بشأن معاهدة بشأن المواد الانشطارية تهدف إلى التخلص من جميع المواد الانشطارية، الموجودة حالياً والمنتجة لاحقاً، لاستعمالها في إنتاج أسلحة نووية.

وفي الأخير، يبدو لي أنني ذكرت زميلنا الإنكليزي أكثر من مرة أن خطة العمل لا تتعلق فقط بركائز المعاهدة الثلاث الرئيسية، بل تشمل أيضاً جانباً يتعلق بالشرق الأوسط، ونحن نتطلع لأن ينفذ هذا الجانب أيضاً في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على مداخلتكم المهمة. وأعطي الكلمة الآن للسفير والمفوض فوق العادة للمكسيك.

السيد هيرنونديو باسافي (المكسيك) (يتكلم بالإسبانية): إن شأننا بشأن العديد من الوفود الأخرى في هذه القاعة. ففي ١ شباط/فبراير من العام الماضي، أدلى وفد بلادي بيان جديد بشأن هذه المسألة المهمة. ونرحب بالبيانات التي أدلى بها في هذا اليوم، وكلها مهمة للغاية، على غرار ما لاحظته جنوب أفريقيا ومصر، وهما شركاء المكسيك في التحالف الجديد، وأن جميع هذه التدابير تحملنا على الاعتقاد بأن إحراز تقدم في طريق نزع السلاح النووي أمر ممكن.

ونود أن نعلن مجدداً أننا اتخذنا تدابير أحادية وثنائية. ومثلما ذكرنا سفيرة الولايات المتحدة الموقرة، فإن مؤتمر نزع السلاح ليس المحفل التفاوضي الوحيد في جنيف؛ فهناك محافل أخرى، منها محفل واحد على الأقل للتفاوض بشأن نزع السلاح في جنيف. صحيح أنه محفل للتفاوض الثنائي، ولكنه محفل تفاوضي مع ذلك. وإننا نحث هذه الهيئات على مواصلة أعمالها.

ونرحب أيضاً باستمرار التدابير الإقليمية، مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية. فالمكسيك من المؤيدين بقوة لهذه المناطق؛ وقد كنا في الموقع أحد الداعين الأوائل لإقامة أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في مساحة مكتظة بالسكان، وهي المنطقة التي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا. وما من تدبير من هذه التدابير يحجب الحاجة إلى صك متعدد الأطراف تتوفر فيه، على غرار ما أوضحه سفير جنوب أفريقيا الموقر، العناصر الأساسية المتمثل في استحالة التراجع والشفافية وإمكانية التحقق.

ولهذا السبب، وهذا للتذكير فقط، لأننا نشارك في هذا النقاش اليوم ولأننا نحرص على التأكيد على ضرورة التحرك بشكل ملموس، نتساءل إن كان كل واحد منا موافق على ضرورة إيجاد مثل هذا الصك المتعدد الأطراف الذي يمكن أن يساعدنا، ربما تدريجياً، على التخلص من الأسلحة النووية.

وكيف لنا أن نحقق ذلك في أرض الواقع، السيد الرئيس؟ وكيف يمكننا التغلب على العراقيل الإجرائية التي اعترضتنا على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية في هذا المؤتمر، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح؟ ثم كيف ومتى، وفي أي إطار وفي أي محفل، يتسنى لنا أن نجسد في أرض الواقع التصميم السياسي لجميع الذين تكلموا اليوم في هذا المكان، ومنهم ممثلون عن دول نووية معترف رسمياً بأنها حائزة على هذه الأسلحة وهي أطراف أيضاً في معاهدة حظر الانتشار وعن دول أخرى تملك هذه الأسلحة ولكنها قررت عدم الانضمام إلى هذه المعاهدة؟

وبطبيعة الحال، فنحن، على غرار الغالبية العظمة من المجتمع الدولي التي لا تملك أسلحة نووية، أوفينا بالتزاماتنا وتمسك بهدفنا ونكافح بلا هوادة، من خلال جميع أشكال التدابير الفرعية والثانوية، لإقناع تلك الدول التي تملك هذه الأسلحة على التخلص منها. فمتى وكيف نحقق هذا الهدف؟ إنه السؤال الذي يتعين علينا النظر في الإجابة عليه، ولذلك دعونا مراراً وسنستمر في الدعوة إلى السعي لإيجاد حلول بديلة عن محفل يعوقنا عن إحراز تقدم في الاتجاه المنشود.

شكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على بيانكم. وأعطي الكلمة الآن لمندوب الجزائر الموقر.

السيد خليف (الجزائر): السيد الرئيس، لم يكن بود الوفد الجزائري أخذ الكلمة لأنه سبق لسعادة السفير إدريس الجزائري أن تكلم عن موقف بلاده الجزائر حول موضوع نزع السلاح النووي ولكن بالنظر إلى دسامة النقاشات التي سمعناها، وخاصة ما جاء في كلمات بعض الوفود الموقرة والدول الحائزة على السلاح النووي تشجعنا لأخذ الكلمة حول هذا الموضوع ثانية. وأود القول بداية إن الجزائر باعتبارها دولة طرفاً في اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي بصفتها دولة غير حائزة لهذا السلاح وملتزمة تمام الالتزام بالتعهدات المتخذة في إطار المعاهدة وهي بذلك تخضع لنظام الضمانات الشاملة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يشجعنا ما جاء في كلمات بعض الوفود الموقرة للدول الحائزة على السلاح النووي وإعادة التأكيد على التزامها بموضوع نزع السلاح النووي. ونتمنى أن يتم تجسيد هذه التعهدات في إطار مؤتمرنا، لا سيما مثلما جاء في كلمة شقيقي من مصر الخطوة الخاصة بإنشاء جهاز فرعي في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة هذه المسألة. وهناك مسألة أخرى أيضاً ذات أهمية كبيرة وهي مسألة المذاهب العسكرية التي تعطي للسلاح النووي أهمية كبيرة في السياسات الدفاعية للدول الحائزة على هذا السلاح. ونحن لسنا متأكدين من إن كانت مثل هذه السياسات والعقائد عسكرية كفيفة بتمهيد الطريق لنزع السلاح النووي. فقد أخذنا علماً خلال السنة الماضية بأن العديد من الدول الحائزة على السلاح النووي تؤكد على دور هذا السلاح في حماية مصالحها الحيوية، وحقها في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، هذه المادة التي تنطبق علينا نحن أيضاً، بصفتنا دول غير حائزة على السلاح النووي وبصفتنا أيضاً دول لها مصالح حيوية. ونحن نتمنى أن نعرف متى سيمكن وضع سقف زمني واضح لنزع السلاح النووي لأننا نعلم أن المصالح الحيوية للدول لن تزول. فهل هذا يعني أن هذه الأسلحة لن تزول؟ أو أنها لن تزول إلا إذا تم إيجاد صياغات أخرى تمنح الأمن والسلامة لهذه الدول بطريقة أكثر قوة من السلاح النووي.

وفيما يخص منظومة عدم الانتشار، فق سبق للوفد الجزائري أن طرح مجموعة من التساؤلات في كلماته السابقة حول مفهوم عدم الانتشار في كل أشكاله، وقد علمنا بأن

هناك تحالف عسكري سياسي يعتمد سياسات وعقائد نووية توسّع منافع هذا السلاح للأسف لدول غير حائزة على هذا السلاح، وهي نظرياً دول غير حائزة على السلاح النووي وأطراف في معاهدة حظر انتشار السلاح النووي. هذه كلها مسائل يمكننا التطرق إليها في مؤتمر نزع السلاح في إطار البند الثاني الخاص بالوقاية من الحرب النووية. ونحن نتطلع لتجسيد الالتزام المعبر عنه في المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة حظر الانتشار النووي، وأن يتم ذلك بالتعبير عنه وتجسيده في الخطوات العملية التي سنتخذها في مؤتمر نزع السلاح في إطار برنامج العمل الذي نصبوا إلى تحقيقه. وشكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على ملاحظتكم. وأعطي الكلمة الآن للمندوب جنوب أفريقيا الموقر.

السيد كومبرينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): استسمحكم لتناول الكلمة مرة ثانية. هناك فقط بعض التعليقات التي أود التعقيب عليها.

إننا نشاطر تماماً الرأي الذي أعرب عنه زميلنا من المكسيك وزميلنا من مصر، لا سيما فيما يتعلق بدور مؤتمر نزع السلاح في مجال نزع السلاح النووي. وأود كذلك أن أعرب عن موافقتي على ملاحظة سعادة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بأهمية التصدي لمسألة إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في إنتاج أسلحة نووية، واتفق معها على أن تخليص العالم من الأسلحة النووية لا يمكن أن يتأتى إن لم نحقق تلك الخطوة أولاً. بيد أن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد. فهناك مسائل أخرى يتعين التصدي لها، وهي تتعلق بإنتاج الأسلحة النووية في حد ذاتها، واستخدام الأسلحة النووية، وتخزينها، وبالطبع المسألة المهمة والحيوية للغاية المتمثلة في التخلص من الأسلحة النووية. فهذه هي المسائل التي يتعين التصدي لها، ولهذا السبب لم يكتف وفد بلادي قط بدعم التفاوض بشأن مسألة واحدة بعينها في مؤتمر نزع السلاح. فهناك عدد من المسائل التي يتعين علينا معالجتها في المؤتمر، ونأمل أن يتمكن هذا المؤتمر من تحمل مسؤولياته والشروع في العمل الجوهري بشأن هذه المسائل المهمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على مداخلتكم. وأعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا الموقر.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لم أكن أنوي أخذ الكلمة أنا كذلك، ولكنني أود التعقيب على نقطتين أو ثلاثة أثيرت في نقاشنا هذا لأقول إنني سعيد جداً لسماع مندوب باكستان يستند إلى معاهدة حظر الانتشار النووي لتقديم عرضه فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

إن الالتزامات التي قطعتها الدول الأطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي على نفسها التزامات قوية وبمكنا أن نؤكد لها من جديد، ولكن هذه الالتزامات باتت مكسباً إلى

الأبد. وأتذكر سفير نيوزيلندا حين قال لي أثناء مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي "هل بإمكان فرنسا إعادة تأكيد التزامها بمعاهدة حظر الانتشار؟". فكان ردي له "نعم، بالطبع، طالما أن معاهدة حظر الانتشار النووي معاهدة شبه عالمية، وفرنسا طرفاً كاملاً فيها". ولكن ليست هذه هي المشكلة الحقيقية. إنما المشكلة الحقيقية هي أنه لكي يتحقق الوفاء بالالتزامات لا بد من وجود خارطة طريق، لأنه لا يمكننا إنجاز كل شيء في وقت واحد دفعة واحدة، إذا جاز لنا القول. ولا شك أن الإنجاز الحقيقي لمؤتمر ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة حظر الانتشار هو أننا نملك الآن خطة عمل تغطي مجموعة كبيرة من المجالات، منها على وجه الخصوص الركائز الثلاث، علاوة على مسألة الشرق الأوسط، التي لا يفوتني الإشارة إليها طبعاً.

ولقد باتت خارطة الطريق بين أيدينا. فلنحاول التقيد بها لأطول فترة ممكنة. إنني أدرك ببطبيعة الحال أن لبعض البلدان مواقف قوية، والتي أتفهمها تماماً، ومن ذلك مثلاً الدعوة لاستحداث معاهدة حظر شامل [للتجارب]. لكننا تناولنا هذه المسألة أثناء مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار ولم يحصل إجماع على إدراج هذه المسألة في خطة العمل. وأتفهم إقدام هذه الدول على إعادة التأكيد على موقفها، ولكن الصعوبة كبيرة بما فيه الكفاية حتى في تنفيذ ما اتفقنا عليه بالإجماع أثناء مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار. ويبدو لي أنه من المستحيل الذهاب إلى مسألة لم تكن أصلاً محل اتفاق بالإجماع آنذاك.

لدينا الآن خارطة طريق، وهي تتضمن أشياء تتعلق بتزع السلاح، ومن ذلك الركيزة الأولى التي تقع بوجه عام ضمن ما يقوم به مؤتمر نزع السلاح. وثمة عناصر أخرى تدرج في سياق ما يجري الاضطلاع به في فيينا. أما عن هذه العملية التي شرعنا فيها وهذا الأمل الهش بالنسبة للشرق الأوسط، فيجري ربما في جنيف، وربما في مكان آخر، سوف نرى، ولكن ليس في مؤتمر نزع السلاح.

وبالتالي، فإن الجانب المتعلق بتزع السلاح من مسؤولية مؤتمر نزع السلاح. ولدينا مشكلة في هذا الشأن، بما أن هناك عدم عالمية معاهدة حظر الانتشار النووي، داخل مؤتمر نزع السلاح، تجعلنا نتعثر بشأن مسألة استحداث معاهدة متعلق بالمواد الانشطارية. فباكستان لا ترغب الشروع في المفاوضات. وهذا حقها. ولكن ما العمل في هذه الحالة؟ هناك مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي ومن بعده الجمعية العامة للأمم المتحدة يرغبان بأغلبية مطلقة - باستثناء صوت واحد، ربما صوتين أو ثلاثة أصوات - في الشروع في هذه المفاوضات، ونحن، داخل مؤتمر نزع السلاح، عاجزون عن ذلك.

وهذه هي المسألة على وجه التحديد التي يتعين علينا أن نتباحث بشأنها. وجميع الخيارات مطروحة على الطاولة. وبعض هذه الخيارات غير مقبول لبعض الدول، وبعضها مقبول. وبإمكاني أن أؤكد لكم أن ثمة ضغط هائل تمارسه عدة بلدان، بما فيها مجموعة البلدان المعترف بها في معاهدة حظر الانتشار النووي على أنها دول حائزة على الأسلحة

النووية، من أجل إطلاق المفاوضات دون مشاركة تلك الدول التي ليست لها رغبة في ذلك. ولكن الأمر معقد لأن ذلك ينال بشكل أو بآخر من حركية مؤتمر نزع السلاح ومنهجه. ولكن الاحتفاظ، في الوقت نفسه، بحركية ومنهج مؤتمر نزع السلاح معناه عرقلة المفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية، بسبب وجود بلد واحد يعارض بشدة إطلاق هذه المفاوضات. وأعتقد أن هذه هي المسألة التي ينبغي أن نركز عليها. ولدي بعض الأفكار الشخصية في الموضوع، وأرى بالأخص أن إزالة هذا الحاجز الذي يعوق إطلاق هذه المفاوضات هو الذي ينبغي أن يكون موضوع إحدى مناقشاتنا الرئيسية.

وبعد ذلك، هناك جميع الجوانب الأخرى لخطة العمل، التي لم أنساها بالطبع ومنها الجانب المتعلق بتزع السلاح. وهذا ما سنتكلم عنه في باريس في أواخر حزيران/يونيه القادم، على مستوى الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية. فما هو هدفنا؟ هو أن نكون جاهزين في عام ٢٠١٥، بما أن الفترة الفاصلة بين مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي والذي يليه هي خمس سنوات تقريباً، للوفاء بأكبر عدد ممكن من هذه الالتزامات إن لم تتمكن من الوفاء بها كلها. إذن، هذه هي المسألة التي سنبحثها. ولكنني لا أقول هذا كتبرير. فأنا أوجه الانتباه مرة أخرى إلى أن نجاح خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي هو نجاح جماعي وليس نجاح حققه البعض فقط. ولست بذلك انتقص بحال من الأحوال من المسؤولية المحددة التي تقع على عاتق الدول الحائزة على الأسلحة النووية. إطلاقاً لا. فهذه الدول مسؤولة محددة إزاء معاهدة حظر الانتشار النووي، وما أقوله ببساطة هو أن من واجب المجتمع الدولي بأكمله اليوم الوفاء بالتزاماته، حيث تدفع كل دولة الدول الأخرى، دعونا نقول، إلى بذل المزيد من أجل السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على بيانكم المهم. وأعطي الكلمة الآن لسفير نيجيريا الموقر.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد نيجيريا أن يعرب عن سعاده لترؤسكم أعمال المؤتمر. فنيجيريا تتمتع بعلاقات ثنائية جيدة مع الصين، وثقوا تماماً أننا سنواصل العمل والتعاون معكم طوال فترة رئاستكم.

ويرحب وفد نيجيريا بورقي العمل ٥٦٥ و٥٦٦ المقدمتين منكم واللتين تمثلان مسعى إيجابياً يرمي على تمكين المؤتمر من الشروع في عمل جوهري. ونيجيريا مستعدة لدراسة هاتين الوثيقتين، وسيقبل بالوثيقة، من هاتين الوثيقتين، التي تقرر جميع الوفود الاتفاق عليها.

إن رغبة الوفد النيجيري في تخليص العالم من الأسلحة النووية غنية عن البيان. على أن وفد بلادتي يصبح في شك من أمره عندما يرى أن الهيئة المكلفة بالتفاوض بشأن نزع السلاح النووي والتابعة للأمم المتحدة قد غرقت في وحل المسائل الإجرائية بدلاً من الشروع في عمل جوهري، ويتساءل إلى أين نحن سائرون وما الذي نسعى لتحقيقه.

وتظل نيجيريا مقتنعة بأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، لن ينعم بلد واحد بالسلم حقاً، سواء امتلك هذه الأسلحة النووية أم لم يمتلكها. وفي هذا السياق، يود وفد نيجيريا أن يحث الوفود أن تأخذ في اعتبارها الضرورة الملحة للشروع في عمل جوهري بهدف تخليص العالم من الأسلحة النووية.

إن الهدف من هذه المداخلة لنيجيريا ليس التشكيك في أهمية وجدوى هذا المؤتمر، لأننا نعتقد أن المؤتمر يبقى ذا جدوى وأهمية. بل إن ما نريده هو تأكيد اقتناعنا بضرورة التحلي بالإرادة السياسية المطلوبة للتغلب على الانسداد الحالي. ونيجيريا على استعداد للمساهمة في كل جهد يبذل لدفع أعمال المؤتمر قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً على كلماتكم اللطيفة التي وجهتموها للرئيس، وقد أعرت اهتماماً أيضاً لبيانكم المهم.

والآن، هل هناك أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة؟ لا أرى أحداً رفع يده.

وعليه، ألاحظ أولاً أن ثمة دعماً عارماً اليوم للوثيقة CD/WP.565 بخصوص تنظيم الجلسات وهيكله الجلسات غير الرسمية لمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق المحدد، أشعر بتشجيع كبير للتأييد المقدم، لا سيما من سفيرة الولايات المتحدة، للوثيقة CD/WP.565، حتى وإن وددت لو أن هذا التأييد كان في يوم ٢٢ آذار/مارس. ثانياً، ألاحظ أنه لا أحد اعترض في هذا اليوم على الوثيقة CD/WP.565. وأشعر بالتشجيع بشكل خاص بالبيان الذي أدلى به سفير اليابان الموقر بخصوص موقف اليابان الجديد دون ترديد أي شيء مما له علاقة بالأسباب التي يتعين علينا من أجلها عدم العودة إلى السابقة التي استحدثناها في العام الماضي ودون التشكيك في القيمة المضافة للجلسات غير الرسمية.

لذلك، وبالنظر إلى هذين العنصرين، أعترزم، بصفتي رئيس المؤتمر، تنظيم مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع غداً على الساعة ١٠ صباحاً في هذه القاعة. وستكون هذه المشاورات مفتوحة، كما قلت، للجميع، أي مفتوحة لجميع الأعضاء. والغرض من ذلك هو اتباع نصيحة الدول الأعضاء والعمل، بصفتي رئيس المؤتمر، على تسهيل ظهور توافق في الآراء بشأن محتوى الوثيقة CD/WP.565 بغية تسهيل مشاركة جميع أعضاء المؤتمر في المناقشات التي تتناول جميع المسائل الجوهرية، لا سيما مسألة المواد الانشطارية.

وبذلك سأظل، بصفتي رئيس المؤتمر، منفتحاً ومرناً ومتوافقاً قدر الإمكان. هذا هو البرنامج إذن. وبهذا أنني أعمالنا لهذا اليوم. ومن المقرر أن تعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر في يوم ٢٩ آذار/مارس، على الساعة ١٠ صباحاً، على أن ذلك خاضع لأي تفاهات أو ترتيبات جديدة يقررها الأعضاء.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.